

٤ - ان يكون من الحامين الاساسية او ممن  
مضى على تعيينهم في الاعمال القلمية في الحكم النظامية  
مدة سنتين او ان يكون مجموع المدة التي قضاها في  
المهام وفي الاعمال القلمية المشار اليها مدة سنتين  
على الاقل .

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : اخواني جلستنا القادمة في الساعة  
الحادية عشرة من صباح الخميس الموافق  
١٩٦٣/١٢/١٢ وارفع الجلسة .

وارفضت الجلسة

٣ - تصدق المادة (١٣) من القانون  
الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ج) .  
ج - على الرغم مما ورد في مطلع هذه المادة  
يجوز لوزير العدلية بطرؤف خاصة ان يطلب مع

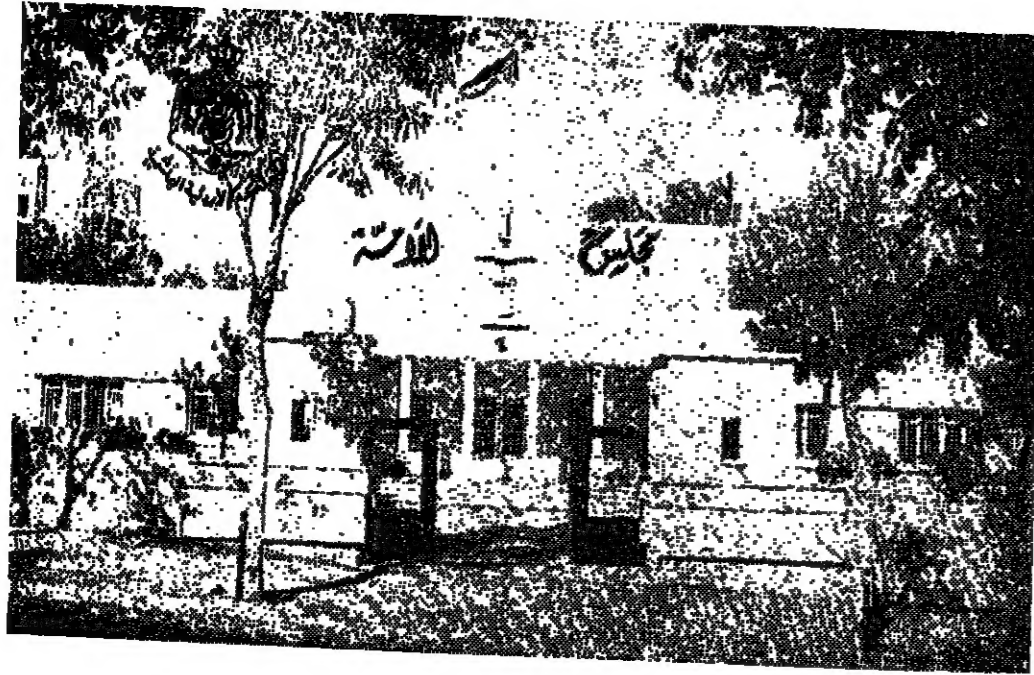
سكرتير عام مجلس الأمة

رئيس مجلس الاعيان

سعيد الفقي

هاني خير

هاني خير



مبنى المجلس الوطني

مذكرات ومناقشات مجلس الاعيان الاردني الخامس

العدد ٩ : الاثنين : ١٣ رمضان سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ٢٧ كانون ثاني سنة ١٩٦٤ م . و العدد ٨

## مجلس الاعيان

الجلسة السادسة يوم الاثنين في ٢٧ كانون ثاني ١٩٦٤

### جَدْوَلُ الْإِجْتِمَاعِ

مقدمة

١٧٥

١٧٥

(ورق عليه)

(انضم اليه)

١ - تلاوة حضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة القسم الدستوري من قبل العين معالي السيد هاشم الجبرسي .

تصريف

- ١ - اعد ووب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام الاساع : هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : خليل خصلور وعدنان بعيون ولاظم مرزوق
- ٣ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة السيد : وليد النجلدي

## صفحة

- ٣ - تلاوة الاجازات والبرقيات :
- أ - معذرة معالي السيد عبد اللطيف العنيتاوي  
ب - معذرة معالي السيد عبد الحليم النور  
ج - معذرة عطوفة السيد فؤاد عبد الهادي  
د - معذرة معالي السيد انور نسيه .
- ١٧٥  
١٧٦  
١٧٦ ( اخذ المجلس علماً )  
١٧٦  
١٧٦
- ٤ - تلاوة البرقيات المتبادلة بوفاء جون كندي .
- أ - برقية رئيس مجلس الاعيان  
ب - برقية رئيس الكونجرس الاميركي
- ١٧٦  
١٧٦ ( اخذ المجلس علماً )  
١٧٧
- ٥ - تلاوة كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ١٦٤٣٦ حول مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٣ .
- ١٧٧ ( ووفق عليه )
- ٦ - مقررات اللجنة القانونية :
- أ - قرار رقم ( ٨ ) بشأن القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣  
١ - رفض قرار اللجنة  
٢ - ووفق على القانون  
كما ويرد من النواب  
وارسل للحكومة
- ١٧٨  
١٧٨

إحداث خارجة عن جدول الاعمال

- بناء على طلب الأستاذ الشيخ محمد علي الجمري تقرر ارسال برقية جلالة الملك المنظم حول مؤمر القمة  
• بناء على اقتراح معالي السيد علي الهادي تقرر المجلس ان يضم معالي السيد حاتم الجبوري للجنة المالية وصطفة السيد عبد المجيد  
الدعوان الى اللجنة الادارية .

## صفحة

- ب - قرار رقم ( ٩ ) بشأن :
- ١ - مشروع القانون المعدل لقانون الانشاءات والخدمات  
القروية لسنة ١٩٦٣ :  
٢ - مشروع القانون المعدل لقانون الجهارك والمكوس  
لسنة ١٩٦٣ .  
٣ - القانون المؤقت رقم ( ٢٤ ) لسنة ١٩٦٢ قانون  
الجامعة الاردنية .
- ١٨٣  
١٨٤  
١٨٤ ( ووفق على كما ورد من النواب وارسل للحكومة )  
١٨٤ ( ووفق على كما ورد من النواب وارسل للحكومة )  
١٨٤ ( ووفق على كما ورد من النواب وارسل للحكومة )
- ج - قرار رقم ( ١٠ ) بشأن مشروع قانون تسجيل الاموال غير  
المنقولة التي لم يسبق تسجيلها لسنة ١٩٦٣ .
- ١٩٤ ( ووفق على كما ورد من النواب وارسل للحكومة )
- د - قرار رقم ( ١١ ) بشأن مشروع قانون المجاري العامة  
في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٣ .
- ١٩٦ ( ووفق على كما ورد من النواب وارسل للحكومة )
- هـ - قرار رقم ( ١٢ ) بشأن مشروع قانون التربية  
والتعليم لسنة ١٩٦٣ .
- ٢٠٢ ( ووفق على كما ورد من النواب وارسل للحكومة )
- ٢١٠ ( لم يعين )
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة



## مجلس الاعيان

○○○○

## مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٦٤/١/٢٧ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور مساعد سكرتير عام مجلس الامة السيد خليل عصفور.

وتغيب معتبرا : الشريف حسين بن ناصر والسادة عبد الحليم الفر ، فؤاد عبد الهادي ، انور نسيبة ، انطون عطا الله وعبد اللطيف العنتاوي .

وحضر من الحكومة اصحاب المعالي السادة : عبد المجيد مرتضى وزير المواصلات ، بشير الصباغ القائم باعمال قاضي القضاء ووزير التربية والتعليم ، حسن الكايد وزير المدلية ، صالح برقان وزير الصحة ، كامل عي الدين وزير الزراعة ، عبد الرحيم الشريف وزير الاقتصاد الوطني .

## افتتاح الجلسة :

الرئيس : النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة ، بسم الله الرحمن الرحيم نبحت الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

## ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .  
الجميع : تصادق على ما جاء فيه وتعفي  
السكرتير من تلاوته .

الرئيس : هذه اول جلسة نعقدتها في شهر رمضان المبارك فكل عام وانتم بخير .

( اصوات : وانتم بخير )

## ٢- تلاوة القسم الدستوري من قبل معالي العين السيد هاشم الجيوسي

الرئيس : ارجو من الزميل معالي السيد هاشم الجيوسي تأدية القسم الدستوري .

( وهنا وقف الجميع )

السيد الجيوسي : أقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك والوطن ، وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة واقوم بالواجبات الموكولة الي حق القيام .

( وهنا جلس جميع من في القاعة )

الرئيس : نحن نرحب بمعاليه الذي اختار الاعيان بدلا من النواب .

السيد المفلح : اختاره لانه اكثر مدة واطول عمرا .

السيد الجيوسي : اشكر دولة الرئيس على هذه الكلمة وارجو من معاليه ان يقدم احتراماتي وولائي وشكري لجلالة الملك المعظم على هذه الثقة العالية ولا يفوتني ان اعترز وافتخر بتلك الثقة التي تحملتها من الشعب كذلك في مجلس النواب واشكركم .

## ٣- تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : يتلى الاجازات والاعتذارات لم  
المجلس .

(أ)

السكرتير العام بالوكالة :

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم  
ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم  
بسبب وفاة والدتي ولكم ولزملاء الكرام فائق  
التحية والاحترام .

١٩٦٤/١/٢٧

العين

عبد اللطيف العنتاوي

(ب)

دولة رئيس مجلس الاعيان الاكرم  
ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم  
بسبب انحراف صحي ولكم ولزملاء الكرام التوفيق .  
واقبلوا فائق الاحترام

العين

عبد الحليم الفر

(ج)

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الاعيان الافخم  
ارجو دولتكم قبول معذرتي لتخلفي عن  
حضور جلسة اليوم بسبب انحراف صحي ، متمنيا  
لدولتكم ولزملاء الكرام التوفيق .  
وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول تحياتي  
وفائق احتراماتي

اربعاء ١٩٦٤/١/٢٧

العين

فؤاد عبد الهادي

(د)

دولة رئيس مجلس الاعيان الانخم

ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم  
بسبب سفري الى بيروت بحالة اضطرارية ولكم  
ولزملاء فائق الاحترام .

العين

انور لسيه

( اخذ المجلس علما بهذه الاعتذارات )

## ٤- تلاوة البرقيات المتبادلة بوفاة جون كندي

الرئيس : تتلى البرقيات المتبادلة بوفاة المرحوم  
جون كندي .

(أ)

السكرتير العام بالوكالة :

سعادة رئيس مجلس الكونجرس الاميري  
واشنطن

انني ابث اليكم بتعازي مجلس الاعيان في  
الاردن والى اعضاء مجلس الكونجرس للخسارة  
الجسيمة بوفاة الرئيس كندي واننا اذ نشايركم  
مشاعر الاسى لهذا المصاب الجلل لا يسمن الا ان  
نؤكد اعجابنا العميق بجميع المنجزات والجهود التي  
بلها الرئيس الراحل في سبيل السلام والانسانية  
والعدالة .

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المفتي

(ب)

السكروير العام بالوكالة : وهذا نص البرقية الجوابية .

السيد سعيد المفتي المحترم  
رئيس مجلس الامة - عمان الاردن  
عزيزي الرئيس ،

تشرفت باستلام رسالة التعزية بوفاة رئيس الولايات المتحدة . وكان لرسالتكم اهتماما كبيرا . وسأقدر لكم ذلك اذا تفضلتم بنقل شكري الى اعضاء مجلس الامة الاردني كما سيقدروا اعضاء مجلس الامة الاميري .

المخلص

رئيس المجلس

الاستاذ الشيخ الجعبري : ارجوان رفع المجلس الكريم برقية الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بالنظر للمؤتمر ( مؤتمر الدورة ) الذي وحد الكلمة وجمع الصفوف .

وزير الصحة الدكتور بوقان : انني على ذلك الرئيس : هل يوافق المجلس ؟

الجميع : موافقون

هـ - تلاوة كتاب سيادة رئيس الوزراء حول قانون البلديات

الرئيس : يتلى كتاب سيادة رئيس الوزراء حول قانون البلديات

السكروير العام بالوكالة

الرقم ب/١٦٤٣٦

التاريخ ١٩٦٣/١٢/٥

دولة رئيس مجلس الامة

اشير الى كتاب سماحة نائب رئيس مجلس الاعيان رقم ٧٩٣/٤/٢ تاريخ ١٩٦٣/٨/٢٥

لقد اوقف نشر القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٣ المرسل الى رئاسة الوزراء بموجب الكتاب المشار اليه والذي صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ، بناء على طلب معالي وزير المالية ، بسبب ان التعديلات التي جرت بمقتضاها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعديلات التي ادرجت في مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات المعروض على مجلسكم الكريم والذي سوف لا يكون بالامكان تطبيقه والعمل به قبل تاريخ ١٩٦٤/٤/١ وعليه وبما ان قانون البلديات المعدل المبحوث عنه لم ينشر بعد ولم يصبح ساري المفعول حتى الآن . ارجو بناء على تنسيب معالي وزير المالية المشار اليه التكرم باعادة النظر فيه بغية تعديل تاريخ العمل به ليكون اعتباراً من ١٩٦٤/٤/١ بدلا من ١٩٦٣/٤/١ ، ليتماشى مع تاريخ العمل بقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات بسبب ارتباط القانونين حسبما تقدم واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

الرئيس : هل يوافق المجلس على ذلك .

الجميع : موافقون

السيد الهنداوي : اقترح اذا اراد الاخوان ان ينضم معالي السيد هاشم الجبوسي وعطوفة السيد عبد الحميد العدوان الى اللجنتين المالية والقانونية لانهما وقت تأليف اللجان لم يكونا موجودين .

الرئيس : اذا رغب الامانح ، عبد الحميد بك للادارة : السيد المداح : اذا امرتم . عدد اعضاء اللجنة القانونية سبع اعضاء فاذا اردتم في لجان ثانية في المالية والادارة .

السيد الجبوسي : يا سيدي اذا انصباب كامل في اللجنة القانونية واللجنة المالية فلا ضرورة لذلك . الدكتور خليفه : انا اصر على ان ينضم للجنة المالية السيد العدوان : انا اعتذر الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على ان ينضم معالي السيد هاشم الجبوسي للجنة المالية وعطوفة السيد عبد الحميد العدوان للجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون

٦ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس : تأتي لمقررات اللجنة القانونية وليتفضل معالي المقرر السيد فلاح المداح

(أ)

المقرر :

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١ برئاسة دولة رئيس المجلس وبحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المداح والاعضاء سماحة الاستاذ نديم المسلاح ومعالي السيد علي الهنداوي ومعالي السيد رياض الفلح ومعالي السيد عبد الحليم النمر ومعالي السيد انور نسيه وحضر عن الحكومة معالي وزير العدلية السيد حسن الكايد .

ونظرت في القانون الموقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٣ قانون المالكين والمستأجرين للقارات الوقفية المعاد اليها من قبل مجلس الاعيان لدراسته من جديد على ضوء الاقتراح المقدم من قبل معالي العين السيد رياض الفلح وبعد مناقشته قررت اللجنة بالاكرية توصية المجلس ادخال التعديلات التالية بالشكل الآتي :-

١ - تسمية القانون (بالقانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٣)

٢ - صياغة المادة (١) منه بالشكل التالي :-  
(المادة (١) - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية) :  
٣ - المادة (٢) تبقى كما وردت من مجلس النواب .  
٤ - إلغاء المادة (٣) من القانون برمتها .  
٥ - تعطى المادة (٤) رقم (٣) وتبقى كما وردت من مجلس النواب .

٦ - تعطى المادة (٥) رقم (٤) وتبقى كما وردت من مجلس النواب

٧ - تضاف المادة التالية الى القانون بالنص التالي ويعطى لها رقم (٥) :-

المادة (٥) لا تسري احكام قانون المالكين والمستأجرين رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته على :  
(أ) اي مستأجر او مستأجر فرعي كما هو معرف في هذا القانون المعدل

(ب) الاراضي القضاء مهما كان نوعها .

٨ - المادة (٦) تبقى كما وردت من مجلس النواب . اللجنة القانونية

ووفق على القانون كما ورد من النواب بالحكومة .

خاتمة معالي مقرر اللجنة القانونية

السيد فلاح المداح

لعدم تطبيق الماد ١٤ و ٥٣ و ٥٤ من النظام الداخلي لمجلس الاعيان حول الاقتراح الذي تقدم به عضو اللجنة القانونية ولاله لا يجوز البحث في خلاف مشروع القانون الذي عرض على اللجنة واوضحت المجلس بقوله وهو قانسون المالكين والمستأجرين للمقاررات الوقفية الخالف اللجنة المحترمة في قرارها هذا راجع للقرار رقم (٢٠) السابق



**المقرر :** ( متاه ) هذا القانون يا اخوان في الاصل ستة الحكومة كقانون مؤقت وعندما اجتمع مجلس النواب اودعت القانون لمجلس النواب فاقره ، وعندما اودع مجلس الاعيان نظرت فيه اللجنة واوصت بقبوله كما ورد من مجلس النواب غير انه بالنسبة للاعتراض الذي حصل من معالي الاخ رياض بك قرر المجلس اعادته للجنة القانونية ، اللجنة القانونية اصاغته بالشكل الذي تاوته الآن ، وجهت كقرار اقول لا يصح وانما مخالف ومخالفة مسجلة لا يصح هذا ان نبدل اسم القانون الذي وردنا باسم قانون المالكين والمستأجرين للمقارنات الوقفية ويجعل التعديل على القانون العام الذي هو قانون المالكين والمستأجرين معناه ان المشروع الذي صاغته الحكومة واقره مجلس النواب ما عاد له ذكر هنا ولا هو مدار بحث بل مدار البحث تعديل قانون المالكين والمستأجرين هذا هو الواقع بهذا القانون .

**السيد المفلح :** اولاً : من ناحية دستورية يحق للمجلس ان يغير في القانون كلياً او جزئياً والتغيير حق من حقوق المجلس .

ثانياً : هذا التغيير لا يؤثر على الموضوع الذي تقدمت به الحكومة وانما شمل قضية ثالثة هي مدار ظم وشكوى كثير من المالكين للاراضي القضاء ، وبرز ما في الموضوع بالاصل خطأ ان تقدم الحكومة بطلب قانون مؤقت من اجل الاراضي الوقفية وتقول منه القانون المؤقت للاراضي الوقفية وكان من اللازم ان تقدم بتعديل قانون المالكين والمستأجرين وتستثنى منه الاراضي الوقفية والقضاء والاراضي المقارنات .

هذا من جهة ومن جهة ثالثة لو كانت دائرة الاوقاف ارادت ان تقدم بتنظيم وضعها كدائرة وتناولت البحث من هذه الناحية فالاراضي الوقفية

لكن مع المقرر من ان هذا التعديل يصحح اوضاع دائرة الاوقاف برمتها واستدل على ذلك بقانون بنك الانشاء الذي اقره هذا المجلس ومر بمراحله القانونية عندما وضع قانون بنك الانشاء لترتيب وجود كيانات بنك الانشاء جاء وقال يستثنى من احكام قانون الشركات . هذا عندما تريد ان تقرر وضعية دائرة فانا مع المقرر ، ولكن هناك وحدة بالقانون ووحدة بالموضوع وحدة القانون ، الاوقاف تريد ان تعدل قانون المالكين والمستأجرين .

ولذلك يلزم ان يكون هنالك تعديل للقانون باسم قانون المالكين والمستأجرين .

ثالثاً : وحدة الموضوع متوفرة في اراضي القضاء وفي الاراضي الوقفية التي شملها هذا القانون طالما نجد انه من العدل والانصاف ان تستثنى الاراضي الوقفية الاراضي القضاء فقط من الاراضي الوقفية من العدل والانصاف ان يكون شاملاً للمالكين الذين هم مواطنون ويستحقون الرأفة والرحمة في مثل هذا الموضوع .

وارجو ان يوضع الموضوع بالتصويت .  
**الدكتور خليفة :** في الجلسة السابقة كانت الاسباب الموجبة من قبل دائرة الاوقاف على هذا القانون منصبة على غيب وحيف القانون برمته وانما الدائرة قامت وارادت ان تطلب من هذا المجلس الاستثناء فقط لمؤسسة معينة ثم طالب الاخ رياض بك وطالب الاستثناء لقسم معين ليحا المجلس والحق على ان قانون المالكين هو قانون . بالاسباب التي اقنعت المجلس لم يكن الحيف منصبا فقط على نقطة اراضي القضاء ونقطة الاراضي الوقفية ، وانما هو منصب في الحقيقة على المواطنين ، لذلك ارى ان المصلحة العامة - لان المجلس لا يجوز مطلقاً والتفسير لا يميز بين

الناس ، المجلس قبل الحيف واعتقد فيه واقتنع بالاسباب من ان القانون يجب ان يعدل ، فطلبا يجب ان يعدل فلا يجوز محمد يرث ومحمد لا يرث . لذلك ارى ان يبحث قانون المالكين برمته حتى يرفع الحيف بالنسبة للنقاط التي ذكرت لأن القانون عام لا قانون خاص .

**المقرر :** يا سيدي النظام الداخلي لمجلس الاعيان اوضح الطرق التي يجب ان تسير عليها الاقتراحات التي تتقدم سواء اكان ذلك اثناء النظر في القانون لدى اللجنة القانونية او لدى المجلس بكامله ، وقد نصت المواد ١٤، ٥٣، ٥٤ من النظام الداخلي على كيفية السير بالاقتراحات التي تقدم . اما ونحن الآن في بحث قانون ستة الحكومة واقره مجلس النواب وبأني مجلس الاعيان ويبدل عنوان القانون برفع جملة ( المقارنات الوقفية ) ويجعله تعديلاً لقانون المالكين والمستأجرين فباعثادي انه عمل غير صحيح ابداً وعليه فانا اطالب بالمصادقة على القانون كما ورد من مجلس النواب .

**الدكتور خليفة :** هذا المجلس له الحق ان يغير ويبدل ويورد القوانين كما لمجلس النواب هذا الحق .

**الاستاذ الشيخ الجعبري :** اعتقد ان هذا التعديل سيوجد مشاكل كثيرة بين المالكين والمستأجرين نحن في غنى عنها ، ولذلك ارجو الموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب .

**السيد الخطيب :** الحكومة وضعت هذا القانون من اجل موضوع هام جداً وهو قرب موعد انتهاء المطبات التي اعطيت للمتهدين من اجل بناء سكن عقارات الاوقاف ، فخشي من تلاعب هؤلاء الناس وضع هذا القانون لحماية المقارنات الوقفية ، فاذا رأى

المجلس الموافقة على هذا القانون كما ورد من الحكومة ومجلس النواب وان يثار موضوع جديد بشأن قانون المالكين والمستأجرين العام . لكن هذا القانون يجب ان توافق عليه كما ورد .

**السيد المفلح :** المادة ( ٩٤ ) من الدستور فقرتها الاخيرة التي اجازت للحكومة ان تضع القوانين المؤقتة وتعرضها في اول اجتماع يعقده المجلس ، وللمجلس ان يقرر هذه القوانين او يعدلها او يغيرها ، اما اذا رفضها فيجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك ان يعلن بطلانها فوراً .

ولذلك الحق للمجلس كما جاء بقرار اللجنة القانونية وبأكثريه الاعضاء حق طبيعي ودستوري اما المواد التي اشار اليها حضرة المقرر في النظام الداخلي فانا لا نتصل بالموضوع وليس لها صلة قطعياً وقد سبق للمجلس ان ناقش هذا الامر واحاله الى اللجنة القانونية .

**السيد التل :** ارجو التصويت اولا على الموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب وان كان هناك من الاخوان عنده ما يقوله على قانون المالكين والمستأجرين ليقيم بقانون آخر ، ونريد ان يطرح هذا الاقتراح بالتصويت الموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب .

**الاستاذ الشيخ الملاح :** على المجلس ومن اختصاصاته ان يعدل القانون المؤقت او يبدله ، اما كلمة التعديل فلا تخص بمواد القانون بل تشمل عنوان القانون . ان اللجنة القانونية باكثرية وجدت انه لا بأس من التعديل السلي . اقترح لانه يقر بعض احكام نافعه لبعض الناس مثل الاوقاف الرئيسة وغيرها واري لضرورة لعدم قبوله .



الدكتور خليفة : دولة الباشا

لو رجعنا لمجلس الجلسة السابقة لوجدنا ان قرار مجلس الاعيان باحالة الى اللجنة لصياغته ولو رجعنا الى المحضر لوجدنا التعديل قبل وانتهى موضوعه وانما فوضت اللجنة القانونية لأضافة الاراضي القضاء .

المقرر : لا . لا . لا يا دكتور اسمح لي ان اوضح لك القانون لم يقرأ ، القرار اعيد الى اللجنة القانونية بناء على طلب وزير العدلية حتى اني سألت معالي وزير العدلية هل تطالب ذلك بصفتك عيناً او وزيراً للعدلية ؟ ولذلك اعيد بقرار من رئيس المجلس وطلب الحكومة الى اللجنة لتعيد النظر فيه اما القانون فلم يعرض .

الرئيس : يتلى الكتاب السلي اعيد القانون بموجه للجنة القانونية .

السكرتير العام بالوكالة :

الرقم ١٦٣٧/٢٤٢

التاريخ ١٩٦٣/١٢/٢

معالي مقرر اللجنة القانونية لمجلس الاعيان الاكرم  
بالاشارة الى البند (٥) من قرار اللجنة رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٣/١١/٢٠ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الرابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨ الموافقة على اعادة القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٣ قانون المسالكين والمستأجرين للعقارات الوقفية الى اللجنة القانونية لدراسته من جديد غسلى ضوء المقترحات التي قدمها معالي السيد رياض المفلح حوله ومن ثم اعطاء القرار اللازم بشأنه الى المجلس الكريم بالسرعة الممكنة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المكي

وزير العدلية : قبل التصويت اذا سمحت دولة

الرئيس

الرئيس : تفضل

وزير العدلية : بطبيعة الحال السلطة التي لها الحق في تعديل اي قرار او رفضه لها الحق في ان تعدل هذا القرار وان تدخل تعديلات ترى انها ضرورية عليه ، وحق المجلس في اجراء تعديلات على اي قانون واضح في النظام الداخلي لمجلس الاعيان في المواد ٥٣ و ٥٤ . اما المادة (٥٣) فتقول .

يجب على كل عضو يقترح تعديلا للنص الاصيل او ادخال تعديل على تعديل اللجنة المختصة ، او اضافة مواد جديدة ان يقدم اقتراحه خطياً فاذا قدم الاقتراح قبل اللجنة يحال على اللجنة المختصة اما اذا قدم اثناء المداولة فتجرى المناقشة فيه في الجلسة ويؤخذ الرأي عليه الا اذا تقرر ان يحال على اللجنة لدرسه ، وتجب الاحالة حتماً اذا طلب ذلك مقرر اللجنة او الحكومة او رئيس المجلس .

التعديل الذي اقترحه معالي العبد السيد رياض المفلح منطبق مع المواد الواردة في النظام الداخلي للمجلس ومتفق مع احكام الدستور ، وكما ان التعديلات لا تخرج عن مفهوم وعن معنى القانون كما جاء من الحكومة ، العقارات الوقفية لها ارض قضاء مؤجره لحساب الوقت وتفقد الحماية في قانون المسالكين والمستأجرين ، كثير في الاراضي الوقفية اراضي قضاء مؤجره لحساب الوقت ولا تجد الحماية في قانون المسالكين والمستأجرين التعديل السلي اقترح لا يخرج عن مفهوم وغايات وعن الاسباب الموجبة لاصدار القانون المؤقت كما جاء من الحكومة . على هذا البنا اقترح تأييد قرار اللجنة القانونية .

الرئيس : من يوافق على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) . (لم يوافق المجلس عليه) .

الرئيس : كنت اود ان اناقش هذا الموضوع مع حضرة مقرر اللجنة ولكنني ولانني ذو مصلحة في هذا الموضوع لم اشأ ان اناقشه ، ودفاعه المستميت لأي شيء كان انا اعلمه !

المقرر : على كل حال سيدى انا في الشرف لما سمع رأي من دولة سعيد باشا رأى نير اقتدى به ولكن انا اتكلم بالنسبة للمصلحة وليس لي في هذا البلد لاناقة ولا جمل ولا حتى خشه .

الرئيس : اسالوا دوائر التسجيل . . لا بأس والآن هل يوافق المجلس على القانون كما ورد من مجلس النواب ( فوافق المجلس عليه )

الرئيس : يتلى مادة مادة بالشكل الذي سيرسل به للحكومة .

( فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من مجلس النواب وهذا هو نصه بالشكل النهائي السلي سيرسل به للحكومة ) .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

قانون المسالكين والمستأجرين للعقارات الوقفية

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون المسالكين والمستأجرين للعقارات الوقفية لسنة ١٩٦٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني العبارات التالية في هذا القانون ما يلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

( مستأجر ) كل من تعاقد قبل صدور هذا القانون او بعده مع دائرة الاوقاف الاسلامية على استئجار ارض وقفية لاقامة منشآت عليها واعطي الحق في استغلالها مدة معلومة من الزمن .

( مستأجر فرعي ) كل من استأجر من المستأجر او من اي مستأجر فرعي اي عقار اقامه المستأجر بمقتضى عقد بينه وبين دائرة الاوقاف الاسلامية ، وأي شخص آخر شغل ذلك العقار او جزءا منه .

المادة ٣ - لا تسري احكام قانون المسالكين والمستأجرين رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته على اي مستأجر أو مستأجر فرعي كما هو معرف في هذا القانون .

المادة ٤ - اذا قل بدل الايجار المنفق عليه بين المستأجر والمستأجر الفرعي عن اجر المثل لا تكون دائرة الاوقاف الاسلامية ملزمة بقبول المثل المذكور ويحق للدائرة المذكورة في هذه الحالة استيفاء اجر المثل عن عقار الوقف الذي يستمر المستأجر الفرعي باشغاله بعد تاريخ انتهاء العقد بين المستأجر والدائرة المذكورة .

وايفاء لجهة الغاية بقدر اجر المثل بقيمته كما هي بتاريخ عقد الاجارة بين المسأجر والمستأجر الفرعي .

المادة ٥ - كل اتفاق بين المستأجر الفرعي يعطى الاخير حق التأجير الفرعي يعتبر باطلا ما لم يكن المستأجر قد ملك هذا الحق بنص صريح ورد في العقد بينه وبين دائرة الاوقاف الاسلامية .

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزراء العدلية وقاضي القضاة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الرئيس : ليستمر المقرر

( ب )

المقرر : قرار رقم (٩)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٩ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المداخنة

والاعضاء سماحة الاستاذ نسلهم الملاح ومعالي السيد رياض الفلح ومعالي السيد علي الهنداوي ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين الموقفة المدرجة في ادناه ويعمد دراساتها وتدقيقها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :-

(١) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون الانشاءات والخدمات القروية لسنة ١٩٦٣ كما ورد من مجلس النواب الموقر .

(٢) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٣ كما ورد من مجلس النواب الموقر .

(٣) الموافقة على القانون الموقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٢ قانون الجامعة الاردنية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي :-

أ - بقاء الفقرة السادسة من البند (أ) من المادة السابعة كما هي في مشروع الحكومة .

ب - بقاء الفقرة (أ) من المادة (١١) كما هي في مشروع الحكومة مع الاستعاضة عن عبارة (رئيس الوزراء) بعبارة (مجلس الوزراء) .

ج - تعديل الفقرة (د) من المادة (١١) الواردة من مجلس النواب بما يلي :-

(د) يعين مدققون لحسابات الجامعة بقرار من مجلس ائمة الجامعة ومجلس الامناء ان يطلب من ديوان المحاسبة تدقيق حسابات الجامعة .

د - اضافته فقرة جديدة تحت رقم (٨) الى المادة (١١) بالنص التالي :-

٨ - يتمتع الجامعة الاردنية بمن الاعضاء من الضباط والاعوان والقوادد الاخرى سواء كانت حكومية ام بلدية وغيرها .

٨ - بقاء الفقرة (ج) من المادة (١٣) كما هي في مشروع الحكومة

و - بقاء الفقرتين (أ) و (ج) من المادة (١٤) كما هما في مشروع الحكومة .

والسبب في ذلك مراعاة نص احكام الدستور فيما يتعلق بصدور الارادات الملكية المطاعة بموجب المادة (٤٠) من الدستور .

اللجنة القانونية

- ١ -

الرئيس : يتلى مشروع القانون المعدل لقانون الانشاءات والخدمات القروية مادة ماله للموافقة عليه .

( فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه كما ورد من مجلس النواب وهذا هو نصه بالصيغة النهائية كما سيرفع للحكومة )

قانون رقم لسنة ( ١٩٦٤ )

قانون معدل لقانون الانشاءات والخدمات القروية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون الانشاءات والخدمات القروية لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (د) من المادة العاشرة من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية اليها :-  
( او لبلدي البنوك في المراكز التي يوجد فيها فروع البنوك

المقرر : صيغتها كما وردت من مجلس النواب كما يلي وهي تقي بالغرض

ب - رئيس مجلس الامناء هو صلة الوصل بين هذا المجلس واي مرجع او هيئة اخرى رسمية او غير رسمية .

الرئيس : هل يوافق المجلس على الفقرة (ب) كما تلاها معالي المقرر ؟

الجميع : موافقون

السيد الهنداوي : لي ملاحظة على البند (٦) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من مشروع الحكومة وهي تقول :

٦ - ترشيح شخص او اكثر لمنصب رئيس الجامعة الذي يتم تعيينه بارادة ملكية سامية بناء على تنسيب مجلس الوزراء ، والنظر في تجديد مدة رئيس الجامعة او عدم التجديد او في اعفائه من منصبه على ان يكون اقترح الاعفاء بموافقة سبعة اعضاء على الاقل وان يقترن قرار الاعفاء بارادة ملكية سامية تصدر بناء على تنسيب رئيس الوزراء .

الاصح ان تصدر بناء على تنسيب مجلس الوزراء لأن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون مسؤولية مشتركة .

ثانياً : الجامعة في قانونها مستقلة ولم ترتبط بأي وزير حتى يكون مسؤولاً عنها بقيت مطلقة لذلك مجلس الوزراء هو المسؤول .

يضاف الى ذلك ان التعيين من مجلس الوزراء . الرئيس : هل يوافق المجلس على اقتراح معالي علي بك ؟

الجميع : موافقون

- ٢ -

الرئيس : يتلى مشروع القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس

المقرر : اتصل بنا معالي وزير المالية وقال بأنه مشغول باجتماع هام حول الموازنة وطلب ارجاء البحث بهذا القانون الى جلسة قادمة .

الرئيس : هل يوافق المجلس على تأجيل البحث فيه لجلسة قادمة ؟

الجميع : موافقون

- ٣ -

الرئيس : والآن قانون الجامعة فهل لدى بعض الاخوان اية ملاحظات

الدكتور خليفه : فيما يتعلق بديوان المحاسبة عروضا أن يكون اختياري لمجلس الامناء انا ارى انه يحق لديوان المحاسبة ان يدقق حسابات الجامعة .

السيد الفلح : كان الدكتور يقول على اساس ان لا يكون خيار لمجلس الامناء ان يختار شركة حسابات او ديوان المحاسبة توضع نصاً ان ديوان المحاسبة هو المكلف بالتدقيق وليس لمجلس الامناء ان يعين شركة بالفعل فهناك نوع من التوفير اقل ما يمكن بالنسبة لئله المؤسسة الف دينار ومن ناحية ثانية الشركات لا تحسن التدقيق ولا سيما وهي دائرة شبه رسمية يكون التدقيق فيها من ديوان المحاسبة الرئيس : اظن هذا هو الاصح . فهل يوافق المجلس على ان يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات الجامعة ؟

الجميع : موافقون

الدكتور خليفه : لي ملحوظة على الفقرة (ب) من المادة السادسة . رئيس مجلس الامناء هو صلة الوصل مع دولة رئيس الوزراء اري ان نضيف لما ومع الوزراء



السيد التل : تصبح مثل قضية المجلس القضائي رئيس الوزراء واسطة ....  
السيد الهنداوي : لا ياسيدي .  
السيد التل : نعم .

السيد الهنداوي : المجلس القضائي ياسيدي يتبع لوزارة العدلية وله قانون لكن هنا لا تربط ولا مع اية وزارة .

السيد المفلح : المادة (٤٠) من الدستور تقول يمارس الملك ادراته بتتسيب من الوزراء ومجلس الوزراء لم يقل من الامناء ، هناك وزير العدلية يشترك .

السيد التل : لهذا السبب لما نكون حريصين على استقلال الجامعة وحتى نسير مع الدستور نقول ونضع رئيس الوزراء كواسطة تؤمن الاستقلال وتؤمن الناحية الدستورية .

السيد المفلح : لم لا نضع مجلس الوزراء .  
السيد التل : رئيس الوزراء أصعب ويعني أكثر للاستقلال وطبعاً رئيس الوزراء لا يعمل شيئاً قبل ان يأخذ رأي الوزراء .

السيد الهنداوي : الجامعة ليست تسابعه لرئيس الوزراء .

— ضجة —

المقرر : اري وضع قرار اللجنة بالرأي .

الرئيس : رئيس الوزراء عبارة صلبة وصل بين جلالة الملك ومجلس الامناء كما يرفع المجلس القضائي العالي الى وزير العدل ثم الى رئيس الوزراء ولذلك مجلس الوزراء ليست له علاقة .

السيد الهنداوي : ياسيدي ان كنا نريد ان نسير بحسب الدستور ولا نلأم المسألة وزارة العدلية عليها نص بالقوانين تتبع الى وزير معين وهو وزير

العدلية وجاء قانون المجلس القضائي واعطى الاستقلال هذا الاستقلال بمارسونه ويرفعون قراراتهم عن طريق الوزير الذي نص عليه القانون .  
السيد التل : ومجلس الامناء .

السيد الهنداوي : دعني اكل ياسيدي ، لكن عندنا الجامعة لم يأت بقانونها على اي جهة تتبع هل تتبع لوزراء المعارف او للعدلية او للاوقاف بقيت مغلقة مطلقه بهذه الخالصة تتبع لحكومة ومجلس الوزراء هو المسؤول المسؤول المشتركة هنا هو الشيء الدستوري . مستقلة ضمن اعمالها الموضوعية الروتينية ، لكن لا تريد ان تتصل او عندما تريد ان تستحصل على ارادة ملكية .

المقرر : يا علي بك المادة (٤٠) من الدستور تنص على ما يلي :

« يمارس الملك صلاحياته بأرادة ملكية وتكون الأرادة الملكية موقعة من رئيس الوزراء والوزير او الوزراء المختصين . يبيد الملك موافقته بتثبيت توقيعهم فوق التواقيع المذكورة » .

السيد التل : المختص في هذه الحالة مجلس الامناء المقرر : لا ياسيدي .

السيد المفلح : كذلك مجلس الامناء لما طلبوا التمديس منكم غلط توافقوا انتم شطبتم صلاحيات الملك وصلاحيات مجلس الوزراء بالمادة (٤٠) وجاءت الحكومة عندما تلي امام مجلس النواب اصرت على ذلك فأرجنا الحقوق الى طبيعتها فرأي علي انه طالما انها غير مربوطه بوزارة مختصة المسؤول مجلس الوزراء كحكومة .

السيد الهنداوي : ياسيدي المادة (٤٠) من الدستور تقول الارادات بواسطة رئيس الوزراء والوزير المختص من هو الوزير المختص للجامعة ؟ ، مجلس الوزراء هو الهيئة المختصة .

السيد المفلح : .. اذا اردت ان تدخل الحكومة يجب ان تدخل مجلس الوزراء بالموضوع .

المقرر : دولة سليمان باشا ، الاخوان يقصدون ان مجلس الامناء لا يرتبط بوزارة معينة وعلى هذا مقرراته يجب ان ترفع الى رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء باجمعه يقرر ماورد في الارادة الملكية .

السيد النابلسي : .. مجلس الوزراء مجتمعاً قرر رفع الأرادة . .

المقرر : .. هناك وظائف درجه اولي لا يجوز التعيين فيها الا بموافقة مجلس الوزراء رئيس الوزراء وحده لا يملك التعيين .

الرئيس : مجلس الامناء حل محل مجلس الجامعة وفي الوقت الحاضر هو الذي يعين جميع الموظفين وليس لديوان الموظفين او خلافه اية علاقة .

بقيت نقطة واحدة وهي انما اذا استوجب الأمر عن طريق من يرفع الشيء الواجب استصدار ارادة ملكية بشأنه واللجنة قررت ان هذا سيكون رئيس مجلس الوزراء صلة الوصل بين جلالة الملك ومجلس الامناء ولا علاقة لاحد في الموضوع ، فاما ان تتبعوها لوزارة المعارف او يبقى رئيس الوزراء . .

السيد الهنداوي : .. ياسيدي ليس لنا اي اعتراض على استقلال الجامعة ونطلب المزيد لما هي هذا الاستقلال لأن المؤسسات العلمية بحاجة لاستقلال ذاتي لكن عندما يأتي عمل من الجامعة يحتاج لأرادة ملكية يتدخل الدستور هنا ، ما هي المادة التي نزلت العمل ؟ المادة (٤٠) تقول : الأرادة الملكية تصدر بواسطة رئيس الوزراء والوزير المختص نحن

الرئيس : .. من هو الوزير المختص .  
السيد الهنداوي : .. من هو الوزير المختص .  
السيد النابلسي : .. يصبح رئيس الوزراء هو الوزير المختص . .

السيد الهنداوي : .. او كان هناك نص يربطها بوزارة المعارف كان لا بأس لكن هنا لا يوجد نص ، غفل من النص .

السيد الجبوسي : دولة الرئيس اعتقد تماماً من نظرة دستورية ما تفضل به علي بك الهنداوي وفلاح باشا وارد من حيث انه اذا لم يكن هناك نص صريح على اية هيئة والى اية وزارة تنسب او اي شيء لم ينص عليه الدستور او القوانين يرجع لمجلس الوزراء على اعتبار ان مجلس الوزراء هو المسؤول مجتمعاً مسؤولية مشتركة عن تقرير اي موضوع كهذا ، لكن موضوع الجامعة وان كان ينطبق عليه ما ذكر الا اني اري بان مجلس الجامعة الاردنية وقد استقلت في تعيين الموظفين وفي عمل الموازنة واشياء كهذه لم يبق امامهم الا الاستحصل على الارادة السامية وهذه اعتقد من قبيل التسهيل يجوز ان ترتبط برئيس مجلس الوزراء تسهلاً للمعاملة ولا يكون هناك تناقض عندما ينص في هذا القانون ان رئيس الوزراء هو الواسطة لرفع قرارات الجامعة الاردنية الى جلالة الملك المعظم للاستحصل على الارادة السامية

الدكتور خليل : هناك تعيينات يلزمها موافقة مجلس الوزراء

السيد التل : لا يوجد السيد الهنداوي : البند السادس من الفقرة (أ) من المادة (٧) تقول

« ترشيح شخص او أكثر لمنصب رئيس الجامعة الذي يتم تعيينه بأرادة ملكية سامية بناء على تنسيب مجلس الوزراء »

كيف نضع تنسيب مجلس الوزراء ولا نجعل رئيس الوزراء الواسطة هذا تناقض .  
— ضجة —



الرئيس : هل يوافق المجلس على ان يكون بتنصيب مجلس الوزراء .

الجميع : موافقون

الرئيس : هل هنالك اي اعتراض ؟

( لم يبد احد اي اعتراض )

الرئيس : يتلى القانون مسادة مسادة بالشكل النهائي كما سيعاد به لمجلس النواب

( فتلا المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيعاد بها الى مجلس النواب )

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٣

## قانون الجامعة الاردنية

—•••—

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الجامعة الاردنية لسنة ١٩٦٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - تؤسس في المملكة الاردنية الهاشمية جامعة تسمى ( الجامعة الاردنية ) ويكون مقرها موقع ( الجبيهة ) :

المادة ٣ - ان غايات الجامعة الاردنية هي :-

اتاحة فرص الدراسة الجامعية ، وتشجيع البحث العلمي ، والعمل على رقي الآداب والفنون ، وتقديم العلوم وخدمة المجتمع ، وتزويد البلاد بالمختصين في الفروع المختلفة ، والاهتمام بالحضارة العربية والاسلامية ونشر تراثها والمشاركة الايجابية في الفكر العالمي ، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والاجنبية .

المادة ٤ - والجامعة الاردنية شخصية معنوية مستقلة ، ولها ان تقاضي وان تقاضي بهذه الصفة ، ولها حق التملك والبيع والرهن والاقتراض وقبول التبرعات التي ترد اليها عن طريق الوقف والهبات والمهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض هذه التبرعات مع الغرض الاصلي الذي انشئت من أجله الجامعة وان يوافق عليها مجلس الامناء

المادة ٥ - ( أ ) للجامعة ( مجلس ائناء ) مؤلف من عشرة اعضاء من المواطنين ذوي الرأي والخبرة .

( ب ) ويعين جلالة الملك مجلس الامناء الاول بناء على تنصيب مجلس الوزراء

( ج ) وتعين مدة العضوية وتبين طريقة تعديلها وكيفية تعيين الاعضاء الجدد وسائر الشؤون الخاصة بمجلس الامناء بموجب نظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون :

المادة ٦ - ( أ ) ينتخب رئيس مجلس الامناء بالاقتراع السري من بين اعضاءه لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .

( ب ) رئيس مجلس الامناء هو صلة الوصل بين هذا المجلس وأى مرجع او هيئة اخرى رسمية او غير رسمية .

المادة ٧ - ( أ ) يختص مجلس الامناء بالامور التالية :-

- ١ . تدبير موارد تمويل الجامعة واستثمار اموالها
- ٢ . اقرار مشروع الميزانية السنوية الذي يقدمه اليه مجلس الجامعة .
- ٣ . الاشتراك مع مجلس الجامعة في تنصيب افتتاح كليات جديدة ومعاهد عليا لفروع من التخصص تتبع الجامعة مباشرة او احدى كلياتها والمراقبة على افتتاح اقسام تتبع كليات قائمة وذلك وفقا لحاجات البلاد وامكاناتها .
- ٤ . تحديد مقدار الرسوم الجامعية وكيفية ادائها وشروط الاعفاء منها والمكافآت والاعانات المالية وغير المالية .

٥ . صيانة استقلال الجامعة واتخاذ جميع الوسائل التي تؤدي الى رفع شأنها وتمكينها من اداء رسالتها .

٦ . ترشيح شخص او اكثر لمنصب رئيس الجامعة الذي يتم تعيينه بارادة ملكية سامية بناء على تنصيب مجلس الوزراء ، والنظر في تجديد لدية رئيس الجامعة او عدم التجديد او في اعفائه من منصبه على ان يكون اقترح الاعفاء بموافقة سبعة اعضاء على الاقل وان يقرن قرار الاعفاء بارادة ملكية سامية تصدر بناء على تنصيب مجلس الوزراء .

( ب ) يدعو مجلس الامناء رئيس الجامعة لحضور اجتماعاته والادلاء برأيه في الامور المعروضة للبحث دون ان يكون له حق التصويت :

المادة ٨ - ( أ ) يشترط في رئيس الجامعة ان يكون اردنيا وان تتوافر فيه الشروط الواجب توافرها لدى الاستاذ وفقا لاحكام المادة ( ٢٣ ) من هذا القانون :

( ب ) يكون تعيين رئيس الجامعة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

( ج ) رئيس الجامعة هو الذي يتولى ادارة شؤون الجامعة التعليمية والادارية والمالية ويمثلها امام الهيئات الاخرى . وله في حالة الضرورة القصوى تعليق الدراسة كلها او بعضها . وهو الذي يرأس مجلس الجامعة ويدعوه الى الاجتماع ويشرف على تنفيذ قوانين الجامعة وأنظمتها وعلى تحضير الميزانية ويقوم بعرضها على مجلس الجامعة ويصدر الاوامر الخاصة بالمصروفات .

وهو المسؤول عن تنفيذ ما يقع ضمن اختصاصه من قرارات مجلس الامناء ويقدم لرئيس مجلس الامناء في نهاية كل سنة جامعية تقريراً عن شؤون الجامعة ونشاطها العلمي .

المادة ٩ - يؤلف مجلس الجامعة على الوجه التالي :

- ( أ ) رئيس الجامعة
- ( ب ) عمداء الكليات
- ( ج ) استاذ واحد عن كل كلية ينتخبه مجلسها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .
- ( د ) وكيل وزارة التربية والتعليم

المادة ١٠ - يختص مجلس الجامعة بالامور التالية :-

- ( أ ) وضع خطط الدراسة وتعيين مدة الدراسة .
- ( ب ) منح الدرجات العلمية .
- ( ج ) وضع شروط قبول الطلاب في الجامعة ونظام تأديبهم .
- ( د ) تنظيم الشؤون الاجتماعية للطلاب .
- ( هـ ) انشاء كراسي الاستاذية .
- ( و ) التنسيق بين اعمال الكليات فيما يتصل بالدروس والمحاضرات والبحوث العلمية ، وادارة الامتحانات ، وتحديد مكافآت المتحدين .
- ( ز ) تعيين اعضاء هيئة التدريس وترقيتهم ونقلهم من كلية الى اخرى .
- ( ح ) الندب للجامعات والمعاهد العلمية والهيئات الاخرى ومنح الاجازات لمهام علمية .
- ( ط ) تقديم المقترحات بشأن اقامة الابنية الجامعية اللازمة .
- ( ي ) اعداد مشروع الميزانية .
- ( ك ) دراسة الموضوعات التي يحيلها عليه رئيس مجلس الجامعة .

المادة ١١ - ( أ ) للجامعة الاردنية « ميزانية خاصة بها ، مستقلة عن ميزانية الدولة يعدها مجلس الجامعة ويؤجل رئيس الجامعة عنها مع مجلس الامناء لاقراء مشروعيها ، ويصدقها مجلس الوزراء .

( ب ) وتدير الجامعة اموالها بنفسها وتصرف فيها وتنفق منها وفق نظام يضطلع بموجب احكام هذا القانون .

( ج ) وتتكون مالية الجامعة من :-

- ١ - منحة سنوية تخصصها لها الحكومة
- ٢ - ريع اموالها المنقولة وغير المنقولة

- ٣ . والهبات والاعانات والتبرعات الاخرى
- ٤ . والرسوم الجامعية
- ٥ . واية موارد اخرى .

( د ) يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات الجامعة .

( هـ ) تتمتع الجامعة الاردنية بحق الاعفاء من الضرائب والرسوم والفوائد الاخرى سواء كانت حكومية ام بلدية وغيرها .

المادة ١٢ - اللغة العربية هي لغة التدريس في كليات الجامعة ، ومجلس الجامعة ان يقرر استعمال لغة اخرى للتدريس حيثما تقتضي الضرورة بذلك .

المادة ١٣ - ( أ ) تبدأ الجامعة الاردنية ب ( كلية الآداب ) وتفتح فيما بعد الكليات والمعاهد الاخرى التي تقتضي المصلحة بافتتاحها .

( ب ) يجوز ان تكون بعض هذه الكليات والمعاهد في غير مقر الجامعة .

( ج ) يكون افتتاح الكليات والمعاهد الجديدة وتعيين مكانها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مشترك من مجلس الامناء ومجلس الجامعة .

المادة ١٤ - ( أ ) يعين عميد الكلية بقرار من مجلس الوزراء يقترن بارادة سامية تنشر في الجريدة الرسمية وذلك بناء على ترشيح مجلس الجامعة وموافقة مجلس الامناء .

( ب ) يجب ان توافر في العميد الشروط الواجب توافرها لدى الاستاذ وفقاً لاحكام المادة ( ٢٣ ) من هذا القانون .

( ج ) لا يجوز ابقاء العميد من منصبه قبل انقضاء مدته الا بقرار يتخذه مجلس الجامعة باغلبية ثلثي اعضائه يوافق عايد مجلس الامناء ويقره مجلس الوزراء ويقترن بالارادة الملكية السامية .

( د ) مدة تعيين العميد ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، واذا انتهت مدته ولم يجد له او اذا اقصى من العمادة عاد الى منصب الاستاذية :-

المادة ١٥ - يتولى العميد ادارة شؤون الكلية التعليمية والادارية والمالية ضمن قانون الجامعة وأنظمتها وقرارات مجلس الجامعة الخاصة بكلية ويدعو مجلس الكلية للائتمقاد ويتولى رئاسته ، ويقدم الى رئيس الجامعة في نهاية كل سنة جامعية تقريراً عن شؤون الكلية ونشاطها ، ويبلغ الهيئات الجامعية المختصة القرارات التي يجب ابلاغها اليها .

المادة ١٦ - يؤلف مجلس الكلية من :-

- ( أ ) عميد الكلية
- ( ب ) رؤساء الاقسام ان من يقوم مقامهم
- ( ج ) الاساتذة



المادة ١٧ - يختص مجلس الكلية بالامور التالية :-

- (أ) وضع القواعد الخاصة بمواظبة الطلاب ونظام الدروس والمحاضرات وتنظيم البحوث العلمية .
- (ب) وضع مناهج الدراسة والتنسيق بينها في الاقسام المختلفة وتوزيع الدروس والمحاضرات على اعضاء هيئة التدريس .
- (ج) وضع نظام الامتحان وتحديد مدته وتوزيع اعماله على هيئة المتحنيين .
- (د) تقديم الاقتراحات الى مجلس الجامعة حول خطط الدراسة وشروط منح الدرجات العلمية وكل ما من شأنه النهوض بالتعليم في الكلية .
- (هـ) الاشراف على الشؤون الاجتماعية والرياضية لطلاب الكلية .

المادة ١٨ - لكل قسم من اقسام الكلية كيانه الذاتي من الناحية العلمية والادارية والمالية ويختص بجميع الاعمال العلمية والدراسية والاجتماعية في القسم ، ويرأسه اقدم استاذ فيه ، وفي حالة خلو القسم من الاساتذة يقوم باعمال رئيسته اقدم الاساتذة المساعدين ، ويكون له حق حضور مجلس الكلية الا عند النظر في الترشيح لوظائف الاساتذة .

المادة ١٩ - اعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :-

- (أ) الاساتذة
- (ب) الاساتذة المساعدون
- (ج) المدرسون

المادة ٢٠ - يجري تعيين اعضاء هيئة التدريس في الجامعة وترقيتهم بقرار من مجلس الجامعة واردة سامية تنشر في الجريدة الرسمية وذلك بناء على ترشيح مجلس الكلية المختص .

المادة ٢١ - يشترط فيمن يعين مدرسا ، ان يكون حاصلا على شهادة الدكتوراه في الموضوع الذي سيتولى تدريسه من جامعة يعترف بها مجلس الجامعة .

المادة ٢٢ - (أ) يشترط فيمن يعين استاذاً مساعداً :-

- ١ . ان يتوافر فيه الشرط المذكور في المادة السابقة (٢١)
- ٢ . وان يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة اربع سنوات على الاقل في إحدى الكليات الجامعة او في معهد علمي من مستواها .
- ٣ . وان يكون قد نشر بحثاً مبتكرة او مؤلفات علمية قيمة في مادته او ان يكون قد قام باعمال فنية ممتازة في ميدان تخصصه .

(ب) ويجوز ان يعين في وظيفة استاذ مساعد من لم يعمل مدرساً اذا كانت قد مضت اربع سنوات على الاقل على حصوله على شهادة الدكتوراه من جامعة يعترف بها مجلس الجامعة بشرط ان يكون قد نشر بحثاً مبتكرة او مؤلفات علمية قيمة او قام باعمال فنية ممتازة في ميدان تخصصه .

المادة ٢٣ - (أ) يشترط فيمن يعين استاذاً :-

- ١ . ان يتوافر فيه الشرط المذكور في المادة (٢١) .
- ٢ . وان يكون قد شغل وظيفة استاذ مساعد مدة اربع سنوات على الاقل في إحدى الكليات الجامعة او في معهد علمي من مستواها .
- ٣ . وان يكون قد قام في مادته وهو استاذ مساعد باعمال انشائية ممتازة او نشر بحثاً مبتكرة او مؤلفات علمية قيمة تؤهله للاستاذية .

(ب) ويجوز ان يعين في وظيفة استاذ من لم يعمل استاذاً مساعداً اذا كانت قد مضت ثمان سنوات على الاقل على حصوله على الدكتوراه من جامعة يعترف بها مجلس الجامعة بشرط ان يكون قد نشر بحثاً مبتكرة او مؤلفات علمية قيمة في مادة تخصصه او قام في ميدان تخصصه باعمال فنية ممتازة تؤهله للاستاذية .

المادة ٢٤ - تؤلف لجان علمية لتقدير الانتاج العلمي للمرشح للترقية الى وظيفة استاذ مساعد او استاذ ، ويشترط في اعضاء هذه اللجان ان يكونوا من الاساتذة المختصين وتقدم تقاريرها الى مجلس الكلية ، ويكون تأليف هذه اللجان بقرار من مجلس الجامعة برشيح من مجلس الكلية بعد اخذ رأى القسم المختص .

المادة ٢٥ - (أ) يجوز ان يعين في الكلية معيون . ويكون تعيين المعيد برشيح من القسم المختص من بين الحاصلين على تقدير ممتاز او جيد جداً او ما يعادلها في درجته الجامعية الاولى او ما فوقها من الدرجات العلمية .

(ب) يعرض الترشيح على مجلس الكلية فاذا اقره صدر بقرار التعيين من رئيس الجامعة ويكون التعيين يعقد لمدة سنة قابلة للتجديد بعد اخذ رأى القسم المختص .

المادة ٢٦ - (أ) يجوز ان يعين في الكليات من الاردنيين وغيرهم اساتذة غير متفرقين ومحاضرون كما يجوز تعيين غير الاردنيين اعضاء في هيئة التدريس او الاستعانة بهم بصفة زائرين والاستعانة بممتحنين من اعضاء هيئات التدريس في الجامعات الاخرى .

(ب) يكون التعيين بموجب الفقرة (أ) بقرار من رئيس الجامعة بناء على موافقة مجلس الجامعة بعد الاستئناس برأى مجلس الكلية على ان يكون تعيينهم يعقود تبين فيها جميع الشروط اللازمة .

المادة ٢٧ - تحدد مراتب رئيس الجامعة وعمداء الكليات واعضاء هيئة التدريس والمعيدين وسائر المشتغلين بالتدريس المذكورين في المادة (٢٦) وطريقة اختيارهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وحقوق التقاعد او المكافأة وسائر الامور المتصلة بهم بموجب نظام يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٢٨ - يكون للجامعة جهازها الخاص من الموظفين والمستخدمين على ان يجرى اختيارهم وتعيينهم وانهاء عملهم وعزلهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وحقوق التقاعد او المكافأة وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٢٩ - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ، بناء على تنسيب مشترك من مجلس الامناء ومجلس الجامعة .

#### احكام انتقالية

المادة ٣٠ - الى ان يؤلف مجلس الجامعة يحول مجلس الامناء جميع صلاحيات مجلس الجامعة الواردة في هذا القانون ، والى ان يعين رئيس الجامعة يحول رئيس مجلس الامناء جميع صلاحيات رئيس الجامعة والى ان يؤلف مجلس الكلية يحول عميد الكلية جميع صلاحيات مجلس الكلية .

المادة ٣١ - يجوز في مرحلة التأسيس اذا اقتضت الضرورة ذلك تعيين مدرسين من الحاصلين على الماجستير غير انهم لا يزقون الى استاذ مساعد الا اذا حصلوا على الدكتوراه في مادة تخصصهم .

المادة ٣٢ - يجوز في مرحلة التأسيس واذا اقتضت الضرورة ذلك - التجاوز عن شرط المدة الزمنية الوارد في المادتين (٢٢ و ٢٣) ، بحيث يكفي بنصف المدة المذكورة ، مع توافر الشروط الاخرى .

المادة ٣٣ - لا تتجاوز (مرحلة التأسيس) الواردة في هذه الاحكام الانتقالية السنوات الخمس الاولى من وقت انشاء الكلية .

المادة ٣٤ - الرئيس والوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ج -

المقرر : ( متابعا )  
قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان  
نصاها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٨ برئاسة دولة  
رئيس المجلس وحضور كل من المقرر معالي السيد  
فلاح المداحه والاعضاء سميحة الاستاذ نديم الملاح  
ومعالي السيد رياض المقاح ومعالي السيد علي الهنداوي  
ومعالي السيد انور نسيبة ، ونظرت في مشروع  
قانون تسجيل الاموال غير المنقولة التي لم يسبق  
تسجيلها لسنة ١٩٦٣ ، وبعد دراسته وتلقيه قررت

بالاجماع توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما  
ورد من مجلس النواب .

اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

الرئيس : هل هناك من اعترض ؟

( لم يعترض احد )

الرئيس : يتلى القانون مادة مادة للموافقة عليه

( فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على

كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من مجلس

النواب وهذا هو نصه بالصيغة النهائية التي سيرفع

بها للحكومة ) :

قانون رقم ( لسنة ١٩٦٣ )

### قانون تسجيل الاموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تسجيل الاموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها لسنة ١٩٦٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني عبارة ( معاملات التسجيل ) المعاملات المتعلقة بتسجيل الاموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها في دوائر التسجيل .

المادة ٣ - لاتجرى أية معاملات تسجيل جديدة على أرض لها تسجيل سابق أو مشمولة بأعمال التسوية .

المادة ٤ - على مأمور التسجيل عند ورود طلب تسجيل اموال غير منقولة لم يسبق تسجيلها أن يعلن بصورة واضحة تفاصيل ذلك الطلب في صحيفة او صحيفتين محليتين وفي مكان بارز في القرية التابعة لها تلك الاموال على نفقة صاحب العلاقة وأن يدعو فيه كل من له اعتراض على هذا الطلب ان يقدم به الى مأمور التسجيل المختص خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الاعلان في الصحف .

المادة ٥ - بعد انقضاء المدة المبينة في المادة الرابعة على مأمور التسجيل بعد استيفاء رسم الكشف ان يذهب على نفقة صاحب العلاقة الى موقع الارض المطلوب تسجيلها مجدداً للتحقيق عن جهة



التصرف وأسبابه وسماع جميع الاعتراضات الواردة وأن ينظم محضراً يوقعه مع المجاورين وأهل الخبرة يبين فيه تفاصيل الاموال الغير منقوله وواقع الحال سواء بالنسبة للطلب او للاعتراضات الواردة ضده وأن يرفق التقرير بمخطط دقيق للاموال غير المنقوله لغرض معرفة حدودها ومساحتها وترفع كافة أوراق المعاملة بكتاب الى اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة للنظر فيها .

المادة ٦ - ( أ ) تشكل في كل من المحافظات والألوية والاقضية لجنة برئاسة المحافظ او مساعده او المتصرف او القائمقام وعضوية المحاسب ومأمور التسجيل كل منهم في مقاطعته للنظر في معاملات التسجيل واصدار القرارات المناسبة بشأنها ، ولها حق اعادة الكشف واستماع الشينات التي تراها وتكون قرارات اللجنة بالاجماع او بالأكثرية .

( ب ) اذا لم يقع أي اعتراض على معاملة التسجيل ، يقوم مأمور التسجيل بتسجيل الاموال غير المنقولة باسم الطالب وفقاً لقرار هذه اللجنة .

المادة ٧ - اذا وقع خلاف على معاملة التسجيل فللمتضرر أن يستأنف قرار اللجنة المذكورة في المادة السابقة خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه القرار الى لجنة استئنافية مؤلفة من مدير الاراضي والمساحة وأحد قضاة محكمة الاستئناف بعينه وزير العدلية ومساعد النائب العام برئاسة من هو اعل منهم درجة وينظر في الاستئناف تدقيقاً الا اذا رأت اللجنة خلاف ذلك ويكون لها الحق في تصديق القرار المستأنف او نسخه او اعادته للجنة البداية للعمل وتنفيذ ما تراه من تعليمات ويكون قرارها بالاجماع او بالأكثرية .

المادة ٨ - ( أ ) يجري تبليغ قرار اللجنة الاستئنافية الى المتضرر واذا لم يرد الى دائرة التسجيل اشعار من المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ القرار بتوقيف معاملة التسجيل يسار باتمام معاملة التسجيل وفق القرار المذكور .

( ب ) اذا ورد لمأمور التسجيل بعد اقامة الدعوى قرار يتضمن اسقاط الدعوى او ردّها من قبل المحكمة فيجوز له أن يقوم باتمام معاملة التسجيل .

( ج ) اذا تم التسجيل في قيود دائرة التسجيل فيعتبر السيد الصادر عنها وثيقة غير قابلة للطعن بها امام المحاكم من قبل المعارض او المعارضين انما يحق للقائبات والمحتجون والمعتوه والقاضون اقامة الدعوى على من سجلت الارض باسمه أو على اصوله او فروعه وعلى الزوج والزوجة وذلك في حالة انتقال ملكية الارض الى أي من هؤلاء بأية صورة من الصور .

المادة ٩ - يجوز لكل من اللجنة البدائية واللجنة الاستئنافية أثناء النظر في المعاملة أن تؤجل البت في القضية الى أن تطبق اعمال التسوية في المنطقة التي تقع الارض المراد تسجيلها ضمنها - اذا رأت ان ذلك اضمن لتحقيق العدالة - على انه اذا تبين فيما بعد ان ليس في التية اجراء التسوية في تلك المنطقة فللجنة ان ترجع عن قرارها بالتأجيل .

المادة ١٠ - يجري تبليغ القرارات الصادرة بمقتضى هذا القانون لاصحاب العلاقة بمعرفة مأمور التسجيل المختص أو من ينوبه من مأموري التسجيل الاخرين اذا كان المطلوب تبليغه يقيم في قضاء خارج عن اختصاص مأمور التسجيل المختص .

المادة ١١ - يلغى كل تشريع اردني او فلسطيني سابق الى المدى الذي يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ غايات هذا القانون .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء ووزراء المالية والعدلية والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

( د )

المقرر : ( متابعاً )

قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها القانوني بتاريخ ١٤/١/١٩٦٤ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المداحه والاعضاء ساحة الاستاذ نديم الملاج ومعالي السيد عبدالحليم الخروم معالي السيد علي الهنداوي ومعالي السيد رياض الفلح ونظرت في مشروع قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٣ الحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته ومناقشته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب مع ادخال التعديل التالي عليه وهو الاستعاضة عن عبارة ( خمسة بالمائة ) الواردة في البطر الثالث من المادة ( ٣ ) بمباراة ( ثلاثة بالمائة ) . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الهنداوي : ارجو تلاوة مخالفتي على قرار اللجنة .

المقرر : اسمح لي ودعني ادلي بوجهة نظري وبعدها نقولون ما نريدون .

السيد الهنداوي : - مخالفتي من ضمن القرارات ارجو تلاوتها قبل كل شيء .

المقرر : سأقرأ مخالفتك قبل ان اكلم .

المخالفة :

مخالفة عضو اللجنة معالي السيد علي الهنداوي : اعطيت اكثرية اللجنة المحترمة بتزويل مقدار النسبة من خمسة بالمائة الى ثلاثة بالمائة واوصي المجلس الكريم بالموافقة على اقامتها خمسة بالمائة كما وردت من مجلس النواب المقرر .

المقرر : ( متابعاً )

رأي اللجنة القانونية التي اقرت الضريبة من ٥ - ٣ % هو للاعتبارات التالية :

هذه الضريبة جعلت الضريبة التي يدفعها المكلف على املاكه ٢١ % والتفصيل بالشكل التالي :

تؤخذ الضريبة باسم ضريبة المسكنات ، والحكومة تأخذ ١٠ % والبلديات بما فيها الامانة

تأخذ ٥٪ والمعارف ٧٪ واثت هذه الضريبة ٣٪/١٠ لان مقابل خدماتنا التي تقدمها للجمهور ، ولكن مع الاسف فانها لا تقدم ولا اية خدمة مقابل هذا كل ما هنالك تعين موظفين ليشكلوا الزبالة ، يأخذوها من البيوت والذي لا يكرم الزبال بفلوس او مأكولات لا يرجع مرة اخرى اذن لا يوجد ولا خدمة ثانية تقوم بها البلديات مقابل ٥٪ . وتأتي الآن - وهي لا تقوم باي خدمة للجمهور - ونعطيها ايضا ٥٪ فيصبح ما تستوفيه ١٠٪ فهذا عمل غير صحيح .

السيد النابلسي : انارده والحراسة والطارق

المقرر : يا باشا ، لما يفتحوا طرقاً يأخذون ثلث تكاليفها من المكلف ، ولما يعملوا ارضية يأخذون ثمنها ، والانارة تدفع اثمانها الشركة الكهرباء والمياه تدفع اثمانها لمصلحة المياه ، اذن لا تقوم ولا بخدمة فيكتفيا ٥٪ مع ٣٪ يصبح ٨٪

السيد الطل : قانون المجاري عملية واضحة جدا حتى ولو دفع اصحاب الاملاك ٥٪ الربح يجانبهم لذلك اقترح الموافقة على مخالفة على بك .

المقرر : الموافقة على اقتراح اللجنة

السيد الهنداوي : لا ، لا ، اجمع لي ياسيدي عندما يجتثا في هذا الموضوع احببنا ان نقرر مبدأ هل المكلف من اصحاب الابنية والمعارف مكلف بغطية نفقات هذا المشروع او لا ، فوفق على هذا المبدأ ، واجتمعت الاراء على انه من الضروري ان تفرض ضريبة ولكن بقدر تكاليف هذا المشروع لان الابنية والمعارف تكبد نفقات من اجل ضخ الحفر الامتصاصية وتنظيفها فتخسر نفود كثيرة فالافضل ان تفرض هذه الضريبة على مشروع المجاري فيبعد ان قررنا هذا المبدأ انقلنا الى موضوع

كم هي نفقات هذا المشروع فظهر لنا ان نفقات المشروع تقدر بمليون ونصف الى ثلاث ملايين دينار على الاغلب مليون ونصف فوضعتنا النسبة المئوية التي تغطي هذه النفقات فوضعتنا ٥٪ وعندما عملنا العملية الحسابية ظهر انه في خمسة عشر سنة نجمع مليون و٨٠٠ الف دينار اذن لم نغط نفقات المشروع يبقى المشروع في عجز والمشروع مرتبط مع شركات اجنية وشركات عليه بكفالة الحكومة فيعد ان ظهر نتيجة العملية الحسابية عجز في الإيرادات انتظرنا ان نرفع النسبة من ٥٪ الى ٦٪ ولكن اللجنة زلت الى ٤٪ ثم الى ٣٪ بحيث ينهار المشروع تماماً وانا اعرف اذا كان يراد مشروع المجاري او لا يراد اذا اريد مشروع مجاري حتى ال ٥٪ لا تكفي ولكن اضعف الايمان تسير المشروع الى أن تتدبر النفقات الثانية ، اما ٣٪ فمناه قتل للمشروع وتسبب لأمراض صحية ولاضرار وبائيه اخرى البلد في غني عنها الرئيس : للمشروع اصلا ينص على الاسهام لا ينص على فرض ضريبة

السيد الهنداوي : ياسيدي انا قلت المبدأ الذي اتفقنا عليه نحن اتفقنا ان نغطي نفقات المشروع . السيد المفلح : لما تقدمت الحكومة بالمشروع واوردت في الاسباب الموجبة ان المكلف او المواطن في عمان يدفع مساهمة منه لان نفقات المشروع ومع ذلك عدت الى امانة العاصمة فاعخذت التكاليف وهي مليون دينار فقط منها ٣١٠ الف لعملية المجاري العامة ٢٩٠ الف لعملية مجاري الامطار ومليون و٤٠٠ الف لمشروع تصفية المجاري المجموع مليون دينار ١٣٪ هي تزيد أكثر بكثير عن المليونين خلال ١٥ سنة اذا عدت لوزارة المالية وراحتت قيود قسم الوردات فوجدت المبلغ الذي يتحقق للحكومة والبلدية ٣٦٥ الف دينار ضمن العاصمة ، القانون الذي صدق قبل

واسيت له علاقة بمجاري وخلافه تفرض عليه ضريبة والآن من يوافق على ٣٪

ضجة -

المقرر : ارجو طرح قرار اللجنة .

ضجة -

السيد الهنداوي : لا يجوز ياسيدي من يوافق على قرار اللجنة ٣٪ يرفع يده كما اتنا لم نسمع كلمة الحكومة بهذا الموضوع .

ضجة -

السيد المفلح : المادة (٥٤) تقول يؤخذ الرأي على الألغاء فاذا رفض تكون المساهمة مقبولة بالنص الذي اقترته اللجنة وذلك اللجنة قررت ٣٪ يوضع في التصويت .

السيد الهنداوي : المادة التي تلاها رياض بك (٥٤) يؤخذ دائماً الرأي على الاقتراح المقدم في التعديل اللجنة عدلت من ٥ - ٣٪ او بالاضافة او الالغاء فاذا رفض تكون المادة مقبولة اتم اقتراح ٣٪ يجب ان تصوتوا الآن اذا لم تحوزوا على اكثرية الاصوات تكون مرفوضة ، وغير ذلك لا تقبل ، النظام الداخلي حكم بينا ، المقرر : المهم اننا يجب ان نسير بمقتضى النظام الداخلي . .

السيد الهنداوي : انا لي اقتراح بالغاء قانون المجاري لمطالب من الاخوان التصويت عليه . . لا يجوز هذا حتى على النظام الداخلي نتجاوز لا يجوز . المقرر : الذي لاحظته الان ان الذين لا يوافقون على قرار اللجنة هم اربعة

ضجة -

الدكتور خليفة : دولة الرئيس ، ان اعضاء مجلس الايمان هم من خيرة اهل البلد وان كان انسان عنده عقيدة وجرة اديسية يجب ان يصوت

ايام يأخذ ٤٢٪ من هذا المبلغ لأمانة العاصمة والقانون صدق بالامس القريب ثم عدت للجنة الابنية وكنت اتخي ان يكون وزير المالية موجودا لاقرار هذه الحقائق ، فوجدت نسبة الزيادة تتراوح من ١٥ - ٢٠٪ سنوياً بالنسبة للتوسع العمراني في هذا البلد ٢٠٪ تعني ان كل سنتين تشكل ١٪ يضاف الى ٣٪ فيما لو فرضنا ان الاموال هي هي باقية فعني ذلك ان في الخمس سنوات الاولى ترتفع نسبة المعدل الوسطي الى ٤٪ وفي الخمس سنوات الثانية الى ٩٪ وفي الخمس سنوات الاخيرة من الخمسة عشر سنة ترتفع الى ١٣٪ فاذا ما اخذنا المعدل الوسطي يكون هناك ما يقارب الثلاثة ملايين دينار وهذا حساب ثابت من قبل وزارة المالية والزيادة السنوية بالنسبة لتوسع العمران الموجود في العاصمة واضح ومقرر ، وعلى هذا الاساس وبالرغم عن ماورد في القانون من ان المكلف يدفع مساهمة منه لا بل انه لا مساهمة بل هو يدفع كامل النفقات حتي الصيانة في المستقبل .

المقرر : ان امر دولة الرئيس ، يطرح قرار اللجنة بالرأي

السيد الهنداوي : ياسيدي قبل التصويت اريد ان اذكر رقماً :

تحقيقات ضريبة الابنية والاراضي لسنة ٦٢/٦٣ (٣٢٥) الف دينار ولسته ٦٤/٦٣ (٢٢٤) الف دينار فهذا دليل على ان هناك نقص .

هذه التحقيقات مدونة بالموازنة بالنسبة الحالية وهذه التحقيقات ليست لثمان فقط بل الى ٤٥ بلدية في جميع انحاء المملكة ، فلما تريد ان تأخذ حصة عمان فتكون اقل من ذلك بكثير . . . اذا ولا بد ٣٪ فالغاء ، مشروع المجاري الفضل

الرئيس : الواقع ان هذه الضريبة غير عادلة بالنسبة لمجموع السكان احدهم لديه مخزن او ثلاثة



بأي اتجاه يراه مناسباً فيجب على كل منا ان يبدي رأيه مجرداً اما ان لانبدي رأينا سلباً او ايجاباً فهذا لا يجوز ، لذلك اننا اوافق على بك الهنداوي على رأيه فن يوافق برقع اصبعه . .  
السيد الهنداوي : ثلاثة . .

الرئيس : اعضاء اللجنة عدلوا عن رأيهم . .  
المقرر : اعضاء اللجنة لو حدهم ستة . .  
السيد الهنداوي : . . لا الحاضرين من اعضاء اللجنة اربعة وانا مخالف ، نشئت ربيقي يا فلاح باشا والدنيا رمضان .

— ضجة —  
الرئيس : ماذا تريد يا علي بك الآن ثلاثة او عشرة او خمسة . . .

السيد الهنداوي : اننا . . انتهى التصويت يا سيدي ٣٪ سقط ولا يجوز بحسبه . . الدكتور اقترح وثلاثة صوتوا انتهى

( اصوات : الحق للرئيس )  
الرئيس : انت بتمون بادكتور  
— ضحك —

المقرر : نقطة نظام يا اخوان ، ارجو من يزيد الكلام ان يوجه كلامه لسدة الرئاسة ولا حاجة للاخذ والرد .

الرئيس : الان ، قرار اللجنة القانونية بتزيل النسبة المئوية من ٥٪ - ٣٪ فالقرار بالتصويت الان الذي يوافق عليه برقع يده . .

الدكتور خليفة : اسمح لي ياسيدي بل اعضاء المبرمين بالمكتب لا يرفعوا اصابعهم ، وبالاحساب لا يرفعوا اصابعهم فهذا غريب جداً ، فانا اقبل الى الرأي القائل بسؤال كل عضو عن رأيه

الرئيس : لا ادري لم هذا التردد ، اما ثلاثة واما خمسة

السيد اللؤلؤ : خلا للاشكسك ارجو تسمية الاعيان اي المناجاة بالاسم

الدكتور خليفة : انا اعتقد بحسب النتيجة التي ظهرت ان ردالمشروع للسبب الاتي ، لما طلبنا الموافقة على قرار اللجنة اربعة اعضاء رفعوا اصابعهم لما طلبنا التصويت بالمعكس اربعة اعضاء ايضارفعوا اصابعهم معناه ان بقية الاعضاء غير موافقين على القانون . .

الرئيس : حسن بك ثلاثة او خمسة  
وزير العدلية : السيد الكايد خمسة  
السيد الهنداوي : التصويت جرى ولا اعدل عشه .

الرئيس : سأنادي الاعضاء بالاسماء وما عليهم الا ان يقولوا النسبة التي يوافقوا عليها بأن يقولوا ثلاثة بالمائة او خمسة

الرئيس : عبد الحميد بك

السيد العدوان : ثلاثة

الرئيس : عمر باشا

السيد مطر : ثلاثة

الرئيس : رفيق بك

السيد الحسيني : خمسة

الرئيس : هاشم بك

السيد الجبوري : ثلاثة

الرئيس : الدكتور

الدكتور خليفة : ثلاثة بالمائة

الرئيس : رياض بك

السيد المفلح : ثلاثة

الرئيس : سماعة الاستاذ

الاستاذ الشيخ الجعبري : ثلاثة

الرئيس : عبد الله بك

السيد جوده : خمسة

الرئيس : عبد الرحيم بك

السيد ارشيد : ثلاثة

الرئيس : وصفي بك

السيد التل : خمسة

الرئيس : حكمت بك

السيد المصري : خمسة

الرئيس : وديع بك

السيد دسيس : ثلاثة

الرئيس : الاستاذ

سماعة الشيخ الملاح : ثلاثة

الرئيس : فلاح باشا

السيد المداححة : طبعاً ثلاثة

الرئيس : رشاد بك

السيد الخطيب : خمسة

الرئيس : بشير بك

وزير التربية والتعليم السيد الصهاغ : خمسة

الرئيس : عبد الرحيم بك

وزير الاقتصاد السيد الشريف : خمسة

الرئيس : صالح بك

وزير الداخلية السيد الحياي : خمسة

الرئيس : النتيجة ان عشرة اعضاء صوتوا بثلاثة بالمائة وتمتع اعضاء صوتوا مع خمسة بالمائة اعلن ان المجلس قرر نسبة الثلاثة بالمائة

السيد الهنداوي : ياسيدي اسمح لي ، اننا اسجل احتجاجي على التصويت المقصود بمخالفة النظام الداخلي واني ارفض الموافقة على هذا المشروع واعتباره مشروعاً قانونياً .

( انسحب العين من القاعة )

الرئيس : والآن يتلى القانون بالشكل الذي سيصاد به مجلس النواب للموافقة عليه .

( فتلاه المقرر مادة مادة والحق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيصاد به الى مجلس النواب )

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٣

## قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني كلمة (عقار) اي بناء معد للسكن وتشمل الدائرة والمدرسة والحانات والمعمل والمستودع والكراج واي بناء آخر يقع فيه الناس او يستخدمونه وبه يجري مستعمل لتصرف المياه القلرة او كان مما يرى طبيب امانة العاصمة ضرورة احداث مجرى له كالتصرفات المشفلة .  
وتعني كلمة (المالك) : الشخص المسجل باسمه العقار ، واذا لم يكن مسجلاً فتعني الشخص الذي يتقاضى بدل ايجار ذلك العقار او التصرف به ، وتشمل وكيل المالك ووصيه وولي والقيم .

وتعني كلمة ( مجرى عام ) اي مجرى المياه المستعملة يقع خارج العقار بما في ذلك الوصلات والاجهزة التابعة له .

وتعني كلمة ( مجرى خاص ) اي مجرى للمياه المستعملة يقع داخل العقار بما في ذلك الوصلات الداخلية والخارجية المعدة لربط المجرى الخاص بالمجرى العام .

المادة ٣ - تخضع المقاررات الكائنة في منطقة امانة العاصمة خلال خمس عشرة سنة من تاريخ الانتهاء من انشاء المجاري لدفع مساهمة سنوية مقطوعة تعادل ثلاث في المئة من بدل الاجار المقدر لغايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .

المادة ٤ - ( أ ) اذا انشيء اي عقار خلال الفترة المشار اليها في المادة الثالثة او بعدها فانه يخضع لدفع نفس المساهمة المشار اليها في المادة المذكورة اي لخمس عشرة سنة وذلك اعتبارا من تاريخ اكتمال البناء .

( ب ) اذا هدم اي عقار خلال هذه الفترة فيتحقق على مالك العقار دفع النسبة المقررة عن المدة التي كان فيها العقار قائما ويستمر دفعها بعد احادته انشائه حتى يتم الدفع عن خمسة عشر عاما .

المادة ٥ - رغما عما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون يستوفى مبلغ المساهمة السنوية عن السنوات الخمس الاولى اعتبارا من تاريخ ١٩٦٤/٤/١ اما مبالغ المساهمة السنوية عن العشر سنوات الباقية فتستحق في اول نيسان من كل سنة من السنين التي تلي تاريخ ربط المجرى الخاص بالمجرى العام .

المادة ٦ - تعفى من تأدية المساهمة المشار اليها في المواد السابقة المقاررات المدة للعبادة .

المادة ٧ - تتولى امانة العاصمة على تفقدها اوصال المجرى الخاص بالمقار بالمجاري العامة ويحق لمستخدميها او من تفوضه بالقيام بالاعمال ، الدخول الى المقار لهذا الغرض .

المادة ٨ - يحدد مجلس امانة العاصمة بقرار يصدره وينشر للعموم ثلاث مرات في ثلاث صحف محلية على الاقل ، المنطقة او المناطق التي يباشر فيها العمل من اجل ربط المجاري الخصوصية بالمجاري العامة .

المادة ٩ - تتولى امانة العاصمة المراقبة على صيانة جميع المجاري الخاصة التي تقع ضمن منطقتها وابقائها بحالة جيدة ويجوز لها ان تجري فيها ما تستصوبه من توسيع او تغيير او تحسين كما يجوز لها ان تأمر بتعطيل او سدها او هدم ما تراه عديم الفائدة او غير ضروري .

المادة ١٠ - ( أ ) كل من :-

١ - يعارض اجراءات ربط المجاري الخاصة بالمجاري العامة أو

٢ - يباشر بفتح مادة جامدة أو سائلة في المجاري العامة بطريقة تعطل مجراها أو بصورة تعيقها أو أن يقوم بأي عمل يضر بهذه المجاري ؛ أو

ج - كان مالكا لأي عقار يوجد فيه مجرى خاص او حفرة امتصاصية وتحتل او احمل تغيير او تعمير ذلك المجرى او الحفرة بعد ان بلغ الخطارا خطيا بذلك من قبل امانة العاصمة ، او انشا أي مجرى او حفرة جديدة دون موافقتها ، يعتبر انه ارتكب جرما ويعاقب لدى ادانته من قبل محكمة امانة العاصمة ، بغرامة لا تزيد عن ثلاثين ديناراً .

( ٢ ) يجوز لمجلس الامانة ان يتخذ التدابير لتغيير او اصلاح المجرى او الحفرة او ازالة ذلك حسب مقتضى الحال ويحمل ذلك الشخص النفقات التي قد تتكبدها الامانة بتنفيذ هذا الامر .

المادة ١١ - تجبي امانة العاصمة المبالغ والتفقات التي تستحق لها بمقتضى هذا القانون كما تجبي اموال البلدية ، وتكون من جملة وارداتها .

المادة ١٢ - يحق لمجلس امانة العاصمة بموافقة مجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون

المادة ١٣ - رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

( أ )

الرئيس : والآن ليستمر المقرر

المقرر :

### قرار رقم (١٢)

عقدت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصاب قانوني عدة اجتماعات برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المندوحة والاعضاء ساحة الاستاذ نسلهم الملاح ومعالي السيد عبد الحليم النمر ، ومعالي السيد علي المندواوي ومعالي السيد انور نسيه ومعالي السيد رياض المفلح وقد حضر هذه الاجتماعات ايضا معالي وزير التربية والتعليم والتدريب السيد بشير الصباغ ونظارت في مشروع قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٣ الحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس وبمعد دراسة - فصوله ومواده - دراسة وابية ومناقشته مناقشة مستفيضة . قررت في اجتماعها الاخير المنعقد بتاريخ ١٩٦٤/١/١٤ توصية المجلس الكريم بالموافقة على مشروع القانون المذكور بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المؤرخ مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي :-

١ - الاستعاضة عن كلمة ( تعني ) الواردة في اول تعريف المكافاة بكلمة ( وتشمل ) الواردة في السطر الخامس والثلاثين من المادة الثانية .

٢ - صياغة الفقرة ( ٣ ) من المادة ( ٣ ) بالشكل التالي :

٣ - للمملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي ورأسي والشعب الاردني جزء من الامة العربية .



٣ - صياغة البند (د) من الفقرة (أ) من المادة (٣) بالشكل التالي :-

د - يجعل الولاء للملك والوطن .

٤ - الاستعاضة عن حرف (مع) بحرف (و) الوارد في اخر الفقرة (٧) من المادة (٥) .

٥ - الاستعاضة عن عبارة (بموجب تعليمات خاصة تصدرها وزارة التربية والتعليم) بعبارة (بموجب نظام خاص) الواردة في المادة (١٤) .

٦ - الاستعاضة عن كلمة (الاعدادية) بكلمة (الانزامية) الواردة في اخر المادة (١٨) وازدادة ما يلي الى اخرها :

(اما المدارس الخاصة التي لم تعد طلابها يقدم هذا الفحص فتعطى مهلة سنتين من نفاذ هذا القانون لتحقيق هذه الغاية) .

٧ - صياغة المادة (٢١) بالشكل التالي :-

للمادة (٢١) - لا يعين ابتداء من نفاذ هذا القانون أي شخص في اية مؤسسة تعليمية في المملكة ، حكومية او خاصة ، الا اذا حصل من وزارة التربية والتعليم على اجازة بممارسة مهنة التعليم . ويستثنى من ذلك من عين قبل نفاذ هذا القانون على حساب الرواتب المقطوعة والبلديات ووكالة الفوت) .

٨ - الاستعاضة عن عبارة (من العام الدراسي ١٩٦٤ / ١٩٦٥) بعبارة (من نفاذ هذا القانون) الواردة في السطر الاول من المادة (٢٢) .

٩ - شطب المادة (٢٣) بكاملها .

١٠ - شطب كلمة (المطلوبة) وعبارة (حتى يصلوا) الواردتين في السطر الثالث من المادة (٢٤) وكذلك شطب عبارة (الى المستوى المطلوب) الواردة في السطر الرابع من نفس هذه المادة .

١١ - شطب المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ بكاملها .

١٢ - الاستعاضة عن عبارة (تصدر الوزارة نظاما) بعبارة (يوضع نظام) الواردة في أول المادة (٣١) .

١٣ - في المادة (٣٥) تشطب العبارة التي تنبئ من (تسقط بعدها الخ . . المادة) .

١٤ - صياغة المادة (٣٦) بالشكل التالي :

المادة ٣٦ - يرأس اللجنة العليا وزير التربية والتعليم ، وتتخذ اللجنة من بين اعضائها نائبا للرئيس بالاقتراع السري لمدة عامين .

١٥ - صياغة المادة (٣٨) بالشكل التالي :

المادة ٣٨ - يتكون النصاب القانوني للجنة العليا من ستة اعضاء وتصدر قراراتها بالايجاب او اكثريه الاعضاء الحاضرين وعلى الوزير ان يرهم الى مجلس الوزراء للنظر فيها .

١٦ - شطب المسواد من (٣٩ - ٥٩) والاستعاضة عنها بالمواد التالية :

المادة ٣٩ - تكون مهام اللجنة العليا ما يلي :

١ - وضع الاسس العامة الواجب اتباعها في اعداد المناهج الدراسية .

٢ - الموافقة على المناهج الدراسية .

٣ - الموافقة على اي تعديل او تغيير يقترح على المناهج الدراسية .

٤ - وضع الاسس والشروط الواجب توافرها في الكتب المدرسية المقررة .

٥ - الموافقة على الكتب المدرسية المقترحة .

٦ - اقرار اي تعديل او تنقيح يقترح على الكتب المدرسية المقررة .

٧ - تأليف لجان فرعية من المتخصصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الاعمال الفنية .

المادة ٤٠ - ينشأ في الوزارة قسم خاص يسمى (قسم المناهج والكتب المدرسية) تكون مهمته ما يلي :

أ - تهيئة الدراسات الفنية والبحوث العلمية والاشراف على التجارب التربوية والقيام بغيرها من الاعمال التي تكلف بها اللجنة العليا والوزارة مما يتعلق بالمناهج والكتب المدرسية مستعينا بمن شاء من اعضاء الهيئات التدريسية وموظفي الوزارة والموجهين التربويين ويمكن ان يستعين ايضا باعضاء هيئة التدريس بالجامعة الاردنية . ومن شاء من الخبراء والمتخصصين .

ب - القيام بتنسيق اعمال اللجان الفرعية ودراسة تقاريرها ونتائج اعمالها وتقديم مقترحاته بشأنها الى اللجنة العليا .

ج - الاتصال بالاقسام المختلفة في الوزارة وبالموجهين التربويين والاداريين ومديري المدارس وباعضاء الهيئات التدريسية في المؤسسات التعليمية لاستطلاع ملاحظاتهم ومقترحاتهم بشأن المناهج الدراسية والكتب المدرسية ، ودراسة هذه الملاحظات والمقترحات وعرض نتائج هذه الدراسة على اللجنة العليا .

د - تزويد الوزارة بنتائج اعمال اللجنة العليا والقسم في جميع ما يختص بالمناهج والكتب المدرسية .

هـ - تنفيذ الاجراءات العملية التي تتعلق بتأليف الكتب المدرسية وطرح عطاءاتها وطباعتها وتوزيعها والاشراف على توزيعها او بيعها .

المادة ٤١ - يتألف قسم المناهج والكتب المدرسية من :

أ - رئيس وسبعة اعضاء يكون كل واحد منهم دون غيره متخصصا في مبحث من المباحث التالية : الآداب والعلوم والصناعة والزراعة والتجارة والتربية وعلم النفس ويجب ان يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوي الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

ب - ديوان له رئيس يتولى تصريف المكاتبات وتنظيمها ويرتبط برئيس القسم .

ج - مكتب للمكتب المدرسية يرأسه العضو المتخصص في التريبه وعلم النفس ويتكون من العدد اللازم من الموظفين والمستخدمين ويختص بالتنفيذ والاجراءات العملية التي تتعلق بالمكتب المدرسية المشار اليها في الفقرة (هـ) مادة (٤٠) وهو صلة الوصل بين القسم والمؤلفين والطابعين والناشرين .

المادة ٤٢ - يكون رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية واهضاؤه وجميع موظفيه متفرغين لهذا العمل .

المادة ٤٣ - لا يجوز تغيير المناهج الا بعد مضي ست سنوات دراسية على بدء تنفيذها ، غير انه يجوز تعديلها خلال هذه المدة اذا رأت اللجنة العليا ضرورة ذلك .

المادة ٤٤ - لا يجوز لأحد اعضاء اللجنة العليا ورئيس المناهج والكتب المدرسية ولأعضائه القيام بتأليف الكتب المدرسية او جمعها او ترجمتها سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر :

المادة ٤٥ - أ - يتبع في تقرير الكتب المدرسية طريقة المسابقة الحرة وفي الحالات الخاصة ياجأ الى طريقة التكليف .  
ب - ويجوز كذلك عند الضرورة القصوى اتباع طريقة الاختيار من السوق الحرة .

المادة ٤٦ - أ - اذا تقرر تأليف كتاب وفق طريقة المسابقة الحرة يعلن القسم مرتين على الاقل في صحيفتين يوميتين محليتين عن حاجة الوزارة الى تأليف ذلك الكتاب وفق الشروط التي يبينها .

ب - تقدم مشروعات الكتب الى مكتب الكتب المدرسية ويقدمها المكتب بدورها الى القسم .

ج - يقوم القسم بدراسة مشروعات الكتب مع اللجان الفرعية التي تؤلفها اللجنة العليا لهذه الغاية ويقدم نتيجة هذه الدراسات الى اللجنة العليا .

د - بالرغم عما ورد في المادة (٣٨) تقدم اللجنة العليا قراراتها بشأن مشروعات الكتب الى الوزير لافزارها وتنفيذها .

المادة ٤٧ - اذا تقرر اتباع طريقة التكليف ، يطلب القسم بموافقة اللجنة العليا الى شخص او اكثر من المتخصصين ذوي الخبرة اعداد مشروع الكتاب المطلوب وفق المناهج المقرر والشروط التي تعين هذه الغاية .

المادة ٤٨ - يتولى القسم ادخال او تعديل او تنقيح تقرر اللجنة العليا على اي كتاب مدرسي مقرر ، ويكون ذلك اما بتكليف المؤلف نفسه او غيره من المتخصصين .

المادة ٤٩ - لا يسمح بتدريس اي كتاب في المؤسسات التعليمية في المملكة الا اذا وافقت عليه اللجنة العليا وفق احكام هذا القانون .

المادة ٥٠ - أ - في حالة تقرير كتاب مدرسي يضرب المؤلف مبلغ خمسمائة دينار حدا اعل وفق نظام خاص ، ويصبح هذا الكتاب من حقوق الوزارة .

ب - ينسحب من احكام الفقرة السابقة الكتب المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٤٥) .

المادة ٥١ - أ - يجب على مؤلف الكتاب ان يشرف على طباعته وتدقيق ملازمه في الطبعة الأولى دون اجر .

ب - اما في الطباعات التالية فتدفع مكافأة الى مؤلف الكتاب او غيره ممن يقوم بالاشراف على طباعته وتدقيقه .

المادة ٥٢ - اذا تقرر ترجمة كتاب للتدريس يدفع الى مترجمة نصف المكافأة المخصصة في الأصل لمؤلف مثل هذا الكتاب بموجب احكام المادة (٢٠) من هذا القانون .

المادة ٥٣ - أ - تدفع الوزارة الى اي شخص تكلفه بتعديل او تنقيح اي كتاب مدرسي مقرر مكافأة تتناسب وما يبذله من جهد في هذا السبيل على ان لا تتجاوز المائة دينار .

ب - تدفع الوزارة مكافآت مناسبة لأعضاء اللجان الفرعية التي تؤلفها اللجنة العليا من المتخصصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الاعمال الفنية .

المادة ٥٤ - يدفع الى كل عضو من اعضاء اللجنة العليا مكافأة مناسبة

المادة ٥٥ - يصدر نظام خاص يحدد مقدار المكافآت الوارد ذكرها في هذا القانون ويبين طرق صرفها .

المادة ٥٦ - تطبع الكتب المدرسية المقررة وفق الاصول المرعية .

المادة ٥٧ - أ - يحدد القسم مع الجهات الحكومية المختصة اسعار الكتب المدرسية المقررة التي تعرض للبيع على اساس سعر الكلفة وازدادة نسبة مئوية لا تتجاوز ١٥٪ .

ب - يعمم القسم قائمة باسعار الكتب المدرسية على جميع المدارس والجهات المعنية .

المادة ٥٨ - أ - يوزع القسم الكتب المدرسية (المقررة) مجانا على جميع طلاب المرحلة الازامية في جميع المدارس الحكومية .

ب - يجري توزيع الكتب المدرسية وفقا لما جاء في فقرة (أ) مجانا مرة واحدة في السنة فقط

المادة ٥٩ - تباع الكتب المدرسية المقررة لطلاب المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية والخاصة وفق التعليمات التي يضعها القسم لهذه الغاية .

١٧ - شطب المادتين (٦١ و ٦٠) بكامليهما

١٨ - شطب عبارة (اذا عملت تلك المؤسسات باحكام هذا القانون) الواردة في اخر المادة (٦٧) .

١٩ - شطب المادة (٦٨) بكامليها .

٢٠ - شطب كلمة (ثانوية) وكذلك شطب عبارة (ولا ينسحب الموجود منها) الواردتين في السطر الأول من المادة (٦٩) .



٢١ - شطب عبارة (تصدره الوزارة) الواردة في آخر المادة (٧٠)

٢٢ - في المادة (٧٣) شطب منها العبارة التي تبثني من (وعليها ان تعلم الى آخر المادة) .

٢٣ - في المادة (٧٤) شطب منها العبارة التالية : -

(وعلى تلك المدارس ان تعلم المسلمين دورس التربية الدينية الاسلامية حسب المناهج والكتب المقررة وان تعلم غير المسلمين دورس دينهم) .

٢٤ - صياغة المادة (٧٨) بالشكل التالي :

(المادة ٧٨ - على المؤسسات التعليمية الخاصة التي تقبل الهبات او الاعانات او التبرعات من مصادر اجنبية ان تعلم وزارة التربية والتعليم بذلك) .

٢٥ - يعتبر نص المادة (٧٩) فقرة (أ) ويضاف اليها فقرة (ب) بالنص التالي : -

(ب) - يستثنى من احكام هذا القانون المدارس التي تعد الطلاب للقيام بالخدمات الدينية والكنسية والرهبانية كالمدارس البطريركية والاكليركية والهيئات الدينية) .

٢٦ - شطب عبارة (ويكون ذلك بموجب تعليمات تصدرها الوزارة) الواردة في آخر المادة (٨٢) .

٢٧ - شطب عبارة (فيعتبر المخالف انه ارتكب جرماً يعاقب عليه بغرامة لا تتجاوز الخمسين ديناراً كما) الواردة في السطرين الثالث والرابع من المادة (٨٣) ويضاف الى آخرها عبارة (للمدة التي يراها مناسبة) .

٢٨ - صياغة الفقرة (ب) من المادة ١٢٥ بالشكل التالي : -

(ب) - اي تشريع بالقدر الذي يعارض واحكام هذا القانون) .

٢٩ - اضافة فقرة جديدة تحت حرف (ج) الى المادة (١٢٥) بالنص التالي : -

(ج) - تبقى الانظمة والتعليمات السابقة الصادرة بمقتضى قانون المعارف رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٥ المعمول بها عند نفاذ هذا القانون والتي لا تتعارض مع احكامه مسارية المفعول الى ان تعمدل او تستبدل بغيره بموجب هذا القانون) .

٣٠ - على ضوء قرار اللجنة وبعد الموافقة على توصياتها وعلى مشروع القانون بعد ترقم مواده

#### اللجنة القانونية

السيد الحسيني : اعتقد ان المادة (٢٥) في قرار اللجنة تقول «ب» - يستثنى من احكام هذا القانون المدارس التي تعد الطلاب للقيام بالخدمات الدينية والكنسية والرهبانية ( كالمدارس البطريركية والاكليركية والهيئات الدينية ) « اعتقد ان المادة الاساسية اضبطت من هذه وابعد عن الالتباس :

ثانياً ، اعتقد بان ادخال ( كالمدارس البطريركية والاكليركية والهيئات الدينية ) تفتح المجال لادخال مدارس لا تؤدي خدمات دينية او كنسية كالمدارس المدنية التي تؤسسها البطريركيات والمدارس التابعة للرهبنات وهي مدارس لتدرس مواداً كسا تدرس في المدارس العامة ، فكلمة (ك) كالمدارس يجب حذفها والابقاء على (يستثنى من احكام هذا القانون المدارس التي تعد الطلاب للقيام بالخدمات الدينية والكنسية والرهبانية) وان نكتفي بهذا القدر .

الرئيس : حرف (ك) وضع للتأنيح الاحتياطية بالعكس .

السيد الحسيني : لا يا سيدي بعد ذلك تصع وحينئذ كل مدرسة تفتحها البطريركيات تعتبر مستثناة .

وزير التربية والتعليم : اعادت وزارة التربية باذنه الرئيس دراسة هذه المقترحات التي حضرت جانباً كبيراً منها في اللجنة القانونية ورأت ان تكتب الى دولتكم مؤكدة حرصها على الاهداف والاغراض التي استندت وضع هذا القانون فجاء بكتاب حرص وزارة التربية على الابقاء على نص المواد كما وردت وهي المواد ٨٢، ٣٨، ٣٦، ٣٥ ثم في الموضوع الذي اثاره معالي الاخ رفيق بك قلنا نحن لا يجوز ان نستثنى مؤسسة تعليمية ابداً من احكام هذا القانون اطلاقاً وانما تستثنى من احكام المناهج المقصود كان المظهر اما الترخيص ، الاشراف ، الامور التي تولتها وزارة

التربية والتعليم لا يجوز ان يعفى منها مركز ثقافي او مؤسسة تعليمية فجاءت المادة بقرار اللجنة اطلاقاً نستثنى المعاهد من كافة احكام هذا القانون يعني أصبحت وكأنها لا يشرف عليها في البلد انسان . وهذا لا يجوز . . . من ناحية المناهج هم احرار ياسيدي . الا يرخصوا ؟ لا يعطوا علماً بوجودهم ؟؟ المخالفات فيها اذا ما حدث شيء في المستقبل ، من الجهة المسؤولة عنهم هذه هي القصة ، فأحييت ان اوضح نتيجة اعادة البحث في هذا الموضوع وايقن المواد التي اشرت اليها وهي المواد : ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٦، ٧٢، ٧٤، ٧٨، ٨٢ . . . قرارات اللجنة عندما تصدر قراراتها من ستة اعضاء اليس كذلك ؟ . لو حضر من هؤلاء الاكثرية اللجنة المؤلفة من تسعة ستصدر قراراتها بأربعة . . . مشكلة لجنة فنية منهجية السيد المفلح : . . . احتمال الاجتاع لما ترك العبارة مطلقاً ان يتمتعوا بمناه كامل الاعضاء . . . نحن لمصلحتكم عدلناه . . .

وزير التربية والتعليم : . . . انا اخشى مسن خطورة البيت مسن قبل اربعة اشخاص في امر في يحتاج الى تلوينه معينه في اللجنة .

المقرر : يا بشير بك اسمح لي ، نحن في كل جلساتنا التي كنا نجتمع فيها في اللجنة القانونية كنا نطلب معاليك ونحضر معنا جلسة اللجنة لآخرها . . .

وزير التربية والتعليم : . . . صبح

المقرر : ولا جلسة بحثنا بها القانون الا بحضورك

وزير التربية والتعليم : نعم

المقرر : فبعد ما وافقنا على التواحي التي كتبت لتعليقها لوزير التربية والتعليم . . . اسمح لي . . . وانتبهنا من البحث يظهر انك رجعت لوزارة . . .

وزير التربية والتعليم : ... لا يا سيدي ارجو ان تلاحظ قضية ... مرتين تلي القانون قراءة اولية وقلت لاكثر من واحد من اصحاب المعالي اعضاء اللجنة اننا سنعود للمناقشة فيما اذا تمت طباعته وفعلا حدث ذلك ، اخذت هذه التعديلات ودرستها مرة اخرى على ضوء الاهداف وقلت نخشى ان تقع في مشاكل في المستقبل كما وقعنا في القانون المؤقت للكتب والمناهج المدرسية هل لأعضاء اللجنة جميعاً مشكورين وافقوا على ادخال التفاصيل في قانون المناهج والكتب المدرسية فنحن نرى اشكال الآن في ان تبقى اللجنة منمقده بأربعة وتصدر قرارات فيه من اربعة اشخاص واللجنة مقصود بها انها ملونة وموزعة على قطاعات مختلفة .

المقرر : ... اسمح لي بشيء واحد ، انا اعتقد انه لا يوجد قانون مسن القوانين التي ناقشنا اللجنة يعني نقوش بقدر ما نقوش قانون التربية والتعليم وكنا نتوخى ان تكون موجود في كسل اجتماع لنا عند بحث كل جملة .

وزير التربية والتعليم : نعم

المقرر : مع هذا كله لأن الأعضاء المحترمين لأول مرة سيسمعون هذه التعديلات مع العلم بانها وزعت عليهم ، فانا اقول كقدر رأي اذا يتردد ان تجتمع معنا لوضع قراءة القانون نهائياً واخذ الرأي عليه وتجتمع معنا جلسة اخرى حتى نوضح هذه النواحي التي تريدونها .

وزير التربية والتعليم : كان يليني اذا سمح دولة الرئيس ، كان يليني ذلك الاتفاق مع معالي رياض بك قلنا اذا كسان هناك ملحوظات تدرس ويكتب بها فكتبنا ان هذا الموضوع قد خرجت اليوم انها حُرِصت .

السيد المفلح : لنبدأ بالمادة ( ٣٨ ) التي تقول مدة اللجنة سنتين وهذه شكلية تريدونها ثلاثة لا مانع ، باعتقادي .

وزير التربية والتعليم : المراد بالعضوية امتداد هذه لجنة تضع مناهج اذا انتهت عضويتها وعينت لجنة جديدة بعد مرور سنة الموضوع ... اذا بقيت كذلك معناه الفكرة التي كانت مدروسة سابقاً طارت من اذهان الاعضاء الذين انتهوا وذهبوا قد لا يعاد انتخابهم مرة اخرى .

الاستاذ الشيخ الملاح : اقترح معالي المقرر اعادته للجنة القانونية مرة اخرى وارد فارجو اعادته .

السيد القل : اقترح معالي فلاح باشا في محله باجتماع اللجنة مرة اخرى مع الاخ بشير .  
الرئيس : هذا هو الاصح ليكون ذلك .

الاستاذ الشيخ الجعبري : لي ملاحظة واحدة ، وانا موافق على اعادة القانون للجنة القانونية ، وما ارجوه من اللجنة ان تحلف ما جاء بالمادة ( ٧٤ ) التي تقول : تشطب منها العبارة التالية : وعلى تلك المدارس ان تعلم المسلمين دروس التربية الدينية الاسلامية حسب المناهج والكتب المقررة وان تعلم غير المسلمين دروس دينهم .

فارجو من اللجنة ان تبقى هذه المادة كما جاءت من مجلس النواب .

المادة ( ٧٤ ) تشطب منها العبارة التالية : وعلى تلك المدارس ان تعلم المسلمين دروس التربية الدينية الاسلامية حسب المناهج والكتب المقررة وان تعلم غير المسلمين دروس دينهم .

المقرر : لا اسمح لي ، اسمح لي ، استعيض عنها العبارة التالية :

الاستاذ الشيخ الجعبري : اين هي

المقرر : اسمح لي المادة ( ٧٤ ) تشطب منها العبارة التالية : وعلى تلك المدارس ان تعلم المسلمين دروس التربية الدينية الاسلامية حسب المناهج والكتب المقررة وان تعلم غير المسلمين دروس دينهم .  
الاستاذ الشيخ الجعبري : لماذا شطبوا هذه ما معنى هذا الشطب .  
الرئيس : له معنى ويحتاج لدراسة اكثر ويؤجل للجلسة القادمة .

الاستاذ الشيخ الجعبري : معناه هناك شيء مشطوب ، فارجو من اللجنة القانونية عند اجتماعها ان تدعوني للاجتماع معها .

الرئيس : هل يوافق المجلس على تأجيل بحث القانون لجلسة قادمة .

الجميع : موافقون

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : انتهت اجابتنا وسنعين موعد جلسة المقبلة فيما بعد .  
وارفضت الجلسة .

سكرتير عام مجلس الأمة بالوكالة

رئيس مجلس الاعيان

خليل عصفور

سعيد المقي



#### تصريحات

١ - قام بتنظيم هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : خليل عصفور وعبدان بعيون ولاظم مرزوق

٢ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة السيد : وليد التجداوي